وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة مولاي طاهر – سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم علوم سياسية

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستر

دور المجتمع المدني في رسم السياسات العامة

تخصص ماستر سياسات عامة والتنمية

من إعداد الطالب:

- نجادي جمال

تحت إشراف الأستاذ:

- حمادو دحمان

لجنة المناقشة :

الأستاذ	أ. حمادو دحمان	مشـــــرفا
الأستاذ	أ. بن علي عبد الحميد	رئيســـــا
الأستاذ	أ. بن فاطيمة بوبكر	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1435 -1436 هـ/2014-2015 م

دعاء

نحمدك يا من لا يحمد غيرك يا ارحم الراحمين،

حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك ونعوذ بك من غضبك وعقابك ومن شر ما خلقت،ومن شر الوسواس الخناس، ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له، ونصلي ونسلم على البشير النذير والسراج المنير،المبعوث رحمة للعالمين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه،والتابعين الى يوم الدين.

التشكرات

أتقدم بالشكر للأستاذ حمادو دحمان للنصائح التي قدمها لنا لإتمام هده المذكرة وكدا إشرافه عليها كما

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم من قريبو أو من بعيد بانجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

. إلى الوالدين الكريمين أطال الله عمرهما

. إلى زوجتي وابني وكل إخوتي

. إلى كل الزملاء والزميلات

مقدمة

عندما نتحدث عن دور للمجتمع المدني في صنع السياسة، يتبادر إلى الذهن فوراً الشريك الأخر والأساسي في عملية صنع السياسة وهو الدولة. فعملية صنع السياسات من المهام الأساسية لأي دولة. بيد أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، وما يتضمنه ذلك من مشاورات واتصالات وضغوطات. وهذا الأمر مسلم به في أدبيات السياسة المقارنة منذ عقود عديدة، فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دوراً أساسياً في عملية صنع السياسة سواء من خلال صراعاتها مع بعضها البعض، أو مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة (منهج الجماعة)، أو من خلال تقديمها لأنماط عديدة من المدخلات (معلومات – مشاورات – خبرة – مطالب – تأييد .....) للنظام السياسي (منهج النظم) .

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات. وربما يكون من المفيد الإشارة إلى أن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ففي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الأضواء على دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهة في أوروبا الغربية قبل سنوات مما حدث في أوروبا الشرقية هي التي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد.

وبناء على ذلك برزت أدوار جديدة وعديدة منوطٌ بها المجتمع المدني، بعضها متعلق بالتحول الديمقراطي والبعض الآخر ذو صلة بصنع السياسة.

اولا : اهمية الموضوع

إن مناقشة دور المجتمع المدني في رسم السياسة العامة يكتسب أهمية بالغة للاعتبارات علمية وأكاديمية من حيث تصاعد الدور الواقعي لمؤسسات المجتمع المدني في غالبية دول العالم وحدث تطور وتنوع في أنماط وأنشطة المجتمع المدني, مما يؤكد على قيمة إسهام المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية والحكم الراشد والسياسة العامة , مما استوجب تدعيم دور المجتمع المدني في رسم السياسة العامة.

كما تكمن الأهمية في التقاء موضوعين هامين في مجال العلوم السياسية هما المجتمع المدني والسياسة العامة.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا للموضوع الى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الموضوعية :

عند ملاحظتنا للدراسات الغربية نجد ها متنوعة من الوصف الى التحليل و المقارنة ,بينما لاتوجد في الجامعات الجزائرية دراسات معمقة في هدا المجال وان وجدت فقد تكون بشكل سطحي .

الأسباب الذاتية : هي في حقيقة الأمر معرفة من يتحكم في رسم السياسات العامة ,وبما أني مواطن جزائري أريد أن يصبح المجتمع المدني في الجزائر أهم فاعل في رسم السياسة العامة .

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الى معرفة أهم وأبرز الفواعل غير الرسمية المحركة للحياة السياسية و المتدخلة في صنع السياسة العامة ومدى قوتها و تأثيرها,الى جانب محاولة تحديد حجم الانجازات المحققة من طرف أبرز هده الفواعل غير الرسمية ,و كذلك ينصب في محاولة معرفة ما اذا كان هناك تحول فعلي في رسم السياسات العامة .

اشكالية الدراسة :

بما أن عملية رسم السياسات العامة عملية مركبة تتطلب عدة جهات لتصبح عملية متكاملة تمس جميع الأطراف المعنية ,يمكن طرح الاشكالية التالية

ما مدى تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة ؟ وان كان له دور فما طبيعة وحدود هذا الدور ؟ وما هي الاعتراضات التي تحد من فعاليته؟

تندرج ضمن هذه الاشكالية تساؤلات فرعية

1. ما هي المراحل التي مر بها المجتمع المدني ليصبح طرفا في اللعبة السياسية ؟

2. هل المجتمع المدني شريك للدولة في اطار السياسة العامة ؟

3. ما هي الانجازات المحققة في عملية التنمية بالنسبة للمجتمع المدني ؟

الفرضيات : وجائت فرضيات الدراسة على النحو التالي

*يستدعي مفهوم الدولة الحديثة ابراز المجتمع المدني كفاعل ذو أهمية في اطار السياسة العامة .

*ان تفعيل المجتمع المدني كمحفز لتأسيس الديمقراطية والحكم الراشد ,يستدعي أن تضطلع مؤسسات

المجتمع المدني بمهمة المشاركة في رسم السياسات العامة.

*تحول الخطاب السياسي العالمي في ظل العولمة للدور الفعال للمجتمع المدني في صنع وتنفيد وتقييم السياسات العامة.

مناهج ومقتربات الدراسة :

1. المنهج التحليلي الوظيفي : الدي يحاول دراسة المجتمع المدني دراسة تحليلية وليس وصفية,وذلك بالتركيز على وظيفة المجتمع المدني من خلال تقييم دوره في السياسة العامة وعلاقته بالدولة.

2. المنهج التاريخي : بغية التعرف على مجمل التطورات و التحولات التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني والسياسات العامة

3. **الاقتراب المؤسسي :** ويهدف هدا الاقتراب الى ابراز الطابع التركيبي للمجتمع المدني و السياسات العامة.

الأدبيات السابقة :

لايمكن اقامة دراسة من دون الاعتماد و الارتكاز على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال , لذلك تم الاعتماد في هذه الدراسة على بعض الأدبيات الخادمة لموضوع الدراسة ,أو ذات علاقة بها ,ومع أننا لم نعتمد على مراجع تتحدث مباشرة في صلب الموضوع ,الا أنه لم نفوت الفرصة في جمع معلومات مراجع تحدثت عن الموضوع بصفة هامشية ,وكان لمركز الدراسات العربية ,كما الاستراتيجية الفضل الكبير في جمع معلومات أفادت هذه الدراسة .

صعوبات الدراسة :

تكمن صعوبة الدراسة في أنه ومع كثرة المراجع فيما يخص المجتمع المدني أو السياسة العامة الا أنه في حالة الجمع بينهما أو مدى تداخلهما مع بعضهما البعض فانها تكاد تنعدم الا اذا اجتهد الطالب في استخلاصها من مواضيع أخرى بشكل ثانوي .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والسياسة العامة

سوف نحاول في هدا الفصل بادن الله التعمق في

مفهوم المجتمع المدني في الحضارتين الغربية والإسلامية و إبراز خصائصه ومؤسساته,ثم الانتقال إلى مفهوم السياسة العامة مبرزين من خلال دلك تعريفها الأكاديمي إضافة إلى عناصرها ومؤسساتها وصولا إلى مراحلها وخطواتها.

المبحث الأول : تعريف المجتمع المدني

يقصد بلفظ مدني أن يرتبط المجتمع المدني بأواصر مدنية فقط لا عوامل سياسية أو إيديولوجية.[1]

رغم الإجماع حول الطابع الغربي للمفهوم إلا أن هناك اختلاف نوعا ما في تحديد العناصر المشكلة له مما جعلنا أمام تعاريف مختلفة .وفي إطار محاولة ضبط تعريف للمفهوم فلن نخوض في جدلية تعدد التعريفات وما تثيره من مشاكل منهاجية و نظرية كون كل تعريف يحتكم لمرجعيات ثقافية وتاريخية فكرية وأيديولوجية متباينة وإنما سنعرض أهم التعريفات التي تساعدنا في هذه الدراسة.

يعرف الأستاذ ريموند هينيبوش المجتمع المدني على أنه ":شبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة و المجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها .

ويعرفه سعد الدين إبراهيم بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

ويرى عبد الحميد الأنصاري أن المجتمع المدني هو ذلك "المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل النقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح...و غير ذلك من الكيانات غير الحكومية والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع، الأمر الذي يؤدي لإيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة تحول دون تفردها باحتكارها مختلف ساحات العمل العام .[2]

ويعرفه عبد الكريم أبو حلاوة على أنه ":جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة،

[1] علي ليلة، المجتمع المدني العربي:قضايا المواطنة وحقوق الإنسان القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية2007 ،ص21 .

[2] عبد الحميد الأنصاري، الشورى وأثرها في الديمقراطية) القاهرة :دار الفكر العربي،(1996 ، ص50 .

منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني...ومنها غايات نقابية كالدفاع عن مصالح العمال...ومنها أغراض ثقافية كالجمعيات الثقافية التي تهدف لنشر الوعي.

يعرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه " مجموعة المنظمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل لتحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والقبول بالتعددية والإدارة السلمية للخلافات و النزاعات.

المطلب الاول :مفهوم المجتمع المدني

إن المجتمع المدني ملتصق أشد الالتصاق بالخبرة السياسية والثقافية المجتمعية الأوروبية ومتداخل مع باقي المفاهيم الأخرى التي تشكل هذه الخبرة كالمواطنة، الديمقراطية، المساواة والعدل الاجتماعي...وهي الخبرة التي تبلورت من خلال مجموعة من التحولات التي مر بها المجتمع الأوروبي وفي هذا الصدد فإنه يمكن التعرض لأهم المدارس الفكرية التي ساهمت في صياغة مفهوم المجتمع المدني في إطار الفكر الغربي,الا أننا أرتأينا انه ولابدا من الرجوع الى صلب الحضارة الاسلامية لالقاء نضرة معرفية حول أدبيات المفكرين العرب وأرائهم حول المجتمع المدني.

الفرع الأول : المجتمع المدني عند الغرب

دخلت أوروبا عصر التنوير بعد أن أغرقت السلطة الدينية والحكم الإقطاعي المجتمع الأوروبي ونقلت الثورة الصناعية المجتمع من نمط العلاقات الحرفية والإقطاعية إلى مجتمع فيه طبقتان أحدهما تعمل والأخرى تملك رأس المال، وبدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع، وارتبط بهذا الوضع الاقتصادي ظهور حق الملكية الخاصة وهو ما دفع كل مجموعة إلى تأسيس روابط واتحادات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة.

كل هذه التحولات طرحت قضايا وإشكالات على مفكري وفلاسفة القرن التاسع عشر، وكان الإسهام الأكبر في هذا المجال للفيلسوف الألماني"جورج فريديريك هيغل "ثم"كارل ماركس."

فبالنسبة **لهيغل** يحتل المجتمع المدني مكانا وسطا بين الأسرة والدولة وهو يعني عنده"

مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس فيما بينهم، وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض الآخر"، لكن ذلك لا يعني أنه كيان مستقل تماما عن الدولة، فهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة ويسعون إلى تحقيق حاجاتهم المادية وهو ما يستدعي المراقبة الدائمة من طرف الدولة لضبط جموح المجتمع المدني[1].

[1] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي) بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،(2000 ، ص22 .

وحسبما ذهب إليه **هيغل** فالمجتمع المدني ليس سوى لخطة من صيرورة أكبر تجد تجسيدها النهائي في الدولة ذاتها، ولن يجد ذلك المجتمع مضمونه إلا في الدولة التي تجسد ماهو مطلق أي الحرية والقانون، وبذلك فإن ظهور المجتمع المدني وتبلوره في التصور **الهيغلي** يعد خطوة في اتجاه تبلور وقيام الدولة.[1]

وقد كانت نظرة **هيغل** هذه سببا في نشأة حركات وفلسفات قومية تضع الدولة فوق المجتمع المدني وتضفي صفة سلبية على المفهوم في مقابل تقديس متزايد لمفهوم الدولة. أما **كارل ماركس** فقد انطلق من فلسفة هيغل واعتبر المجتمع المدني مرادفا لمفهوم البنية التحتية، وذلك لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة على المستوى الاقتصادي والإنتاجي، ومن هنا جاءت مقولة **كارل ماركس** المتكررة) إن تحليل التركيب البنيوي للمجتمع المدني يلتمس في

الاقتصاد السياسي، كما أن مفهوم المجتمع المدني الماركسي يقصد به المجتمع البرجوازي المتميز بالتناقضات بين المصالح المادية لمكوناته وهذا ما سيخلق الصراع الطبقي ، وتخرج الدولة بسيطرة إحدى الطبقات على مقدرات المجتمع ككل .ولهذا فالمجتمع المدني هو أوسع وأشمل من الدولة في مرحلة من تاريخ الصراع، وهو الذي يؤدي كذلك إلى تلاشيها في نهاية الصراع عند خلق المجتمع الشيوعي المتجانس ،مما يؤدي إلى زوال الحاجة إلى المجتمع المدني مع إندثار الدولة.[2]

أما في ما يتعلق بالإقتصادي الشهير " **أدم سميث** " فهو من الذين قدموا تمييزا واضحا بين المجتمع المدني والدولة خلال القرن الثامن عشر، حيث نظر إلى المجتمع المدني باعتباره الساحة التي يجري فيها تقسيم العمل وإنتاج الثروة والتعاقد والتبادل بصورة مستقلة عن المجال السياسي، بل إنه المحدد لهذا الأخير، على هذا الأساس نجد أن المجتمع المدني يسبق الدولة من الناحية المنطقية والتاريخية، وعلى هذا الأساس يستند المجتمع المدني إلى آليات السوق الطبيعية والمنظمة، أو إلى التنظيمات الوسيطة التي تقع بين الفرد والدولة وتحد من سلطان الأخيرة.

ويعتبر **سميث** المجتمع المدني الحيز الذي يتم فيه نسج العلاقة المتبادلة بين الأفراد، وأن هذا الحيز ليس محايدا أخلاقيا أو ناجما عن تلقائية أو صدفة التقاء الأعمال الفردية بل هو حيز أخلاقي مبني على الإعتراف المتبادل، وإلى جانب الحيز الخاص هناك الحيز العام، **وأدم سميث** يوسع حدود الحيز الخاص عندما يتحدث عن يد السوق الخفية في سياق معارضته لتدخل الدولة في شؤون الاقتصاد، لأنه يعتقد أن الانطلاق من المنفعة الفردية لكل فاعل فرد ينظم المصلحة العامة في النهاية .ولذلك يقترح **سميث** العديد من المؤسسات الاجتماعية التي من شأنها تحويل أو ترجمة المصلحة الذاتية الفردية إلى حيز عام.

---

[1] علي ليلة، مرجع سابق،32 .

[2] علي ليلة، مرجع سابق، ص36 .

وهكذا فالمجتمع المدني عند **أدم سميث** هو المجتمع الأرستقراطي المؤسس على طابع قيمي، يحكمه قانون يحمي الحرية الفردية وحرية التبادل والتعاقد دون أن تنفصل الدوافع الذاتية للأفراد عن دوافعهم الأخلاقية الاجتماعية.

كما تشكل مساهمة " **أدم فرغسون** " بداية مرحلة فصل المجتمع المدني عن الدولة وكيفية حمايته من سيطرة النظام السياسي بعدما كان يشكل في نظر العقد الاجتماعي كلا متكاملا ولا فرق بينهما، فقد تساءل في كتابه" **مقالة في المجتمع المدني** "عن كيفية حماية المجتمع المدني لنفسه من عسكرة النظام السياسي، والإجابة من خلال خلق تنظيمات المجتمع المدني الطوعية المستقلة وبهذا يحافظ المجتمع المدني على روحه المدنية ويخفف وحسب **فرغسون** فإن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع المحكوم بقوانين تسمح بالمشاركة الفعالة للمواطنين في حياتهم العامة، وهذا يتجسد في تعدد الجمعيات في مختلف المجالات كمحتوى شامل للمجتمع المدني .وبهذا يكون **فرغسون** وسع مجال المجتمع المدني في جانبه المؤسسي الأمر الذي يسمح بتنظيم نشاط الأفراد وحماية حقوقهم، وهذا ما يؤدي إلى توسيع جانب المشاركة الجماعية المنظمة للأفراد داخل الدولة وبالتالي حماية المجتمع المدني من تسلط النظام السياسي.[1]

وفي الأخير فإن المجتمع المدني عند **أدم فرغسون** هو ذلك المجتمع الذي تتوزع فيه السلطة حسب المراتب الاجتماعية وهو مجتمع منفصل عن الدولة وسابق لها، وتحظى فيه القيم والأخلاق بوظيفة عقلانية.

وفي إطار احتدام الصراع الثوري وفي سياق إعادة بناء الإستراتيجية الثورية في مجتمعات أوروبا الصناعية، ظهر المفكر الإيطالي "**أنطونيو غرامشي** "الذي يعد من أكبر المفكرين تأثيرا على مفهوم المجتمع المدني، وعلى الرغم من أن غرامشي مفكر ماركسي خالص غير أنه قام بنقل المفهوم إلى مجال البنية الفوقية ومماثلته بالحقل السياسي والأيديولوجي، فهو يعطي الحقل الأيديولوجي قيمة محورية في البنية الاجتماعية وينظر إليه كوسيط أساسي بين البنية الاقتصادية القائمة]علاقات التبادل والتداول+علاقات الملكية الخاصة من جهة، وبين الحقل السياسي

كأفق لبناء دولة من طراز جديد) دولة البروليتاريا (من جهة ثانية، يقول **غرامشي** في أحد النصوص الهامة من دفاتر السجن ":ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة، هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين،

[1] مليكة بوجيت،" ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر :دراسة في الخلفيات والتفاعلات والأبعاد "رسالة ماجستير في التنظيمات الإدارية والسياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997 ، ص25 .

الأول يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموع التنظيمات التي تسمى خاصة (والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة .

بحيث رأى أن هناك مجالين يضمنان سيطرة البرجوازية ونظامها:مجال الدولة وفيه تتحقق السيطرة المباشرة،ومجال المجتمع المدني وفيه تتحقق الوظيفة الثانية وهي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية .

وهكذا نخلص إلى أن المجتمع المدني عند **غرامشي** يعني المجتمع في كليته أي النقابات والمدارس والكنيسة والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، وهو نقيض المجتمع السياسي ولكنه وثيق الصلة بالدولة . فالعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة،كما اهتم تنظير **غرامشي** بالجوانب غير الاقتصادية للمجتمع المدني .وانطلاقا من التساؤل عن العوامل التي ساعدت الطبقة العمالية في روسيا على الاستيلاء على السلطة يبني **غرامشي** إستراتيجية ثورية يكون المجتمع المدني ساحتها الرئيسية حيث يقول ":يعود سبب انتصار الثورة في روسيا سنة 1917 إلى أن الدولة كانت تمثل كل شيء هناك تقريبا، مقابل هلامية وضعف المجتمع المدني ومن ثم كانت السيطرة على الدولة تقتضي السيطرة على المجتمع السياسي فقط "ويضيف" بينما نجد الدولة في الغرب متلاحمة مع المجتمع المدني الذي يقوم بمراقبتها و حمايتها في نفس الوقت،و هذا يعني أن إستراتيجية تحقيق الثورة و الوصول إلى السلطة ينبغي تطويرها و تغييرها بما ينسجم و الأوضاع الجديدة للدولة الأوروبية الرأسمالية، بحيث ستقوم هذه الإستراتيجية أساسا على الهيمنة الإيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بواسطة استخدام المثقف العضوي لإنتاج رأسمال رمزي مضاد، مستعينا في ذلك بمؤسسة النقابة والحزب والمدرسة والكنيسة والإعلام...هذه الهيمنة إذا ما كتب لها النجاح، فإنها ستسهل السيطرة على المجتمع السياسي وبالتالي على الدولة".

الفرع الثاني : المجتمع المدني في الاسلام

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المعاصرة التي تلقى اهتماما متزايدا من طرف الباحثين، ويجمع الباحثون والدارسون المتخصصون في هذا المجال على الطابع الغربي للمفهوم، ذلك أن نشأته واستخداماته الأولى كانت مرتبطة بعوامل فكرية وتاريخية متعلقة بالمجتمع الغربي كما أن انبعاثه كان في الغرب،[1] ليعرف المفهوم بعد ذلك تطورات واستخدامات مختلفة وصولا إلى ماهو عليه اليوم وهذا ما يدعونا إلى التساؤل التالي: مامدى صلاحية استخدام المفهوم خارج نطاق نشأته وما حدود ملائمته للتطبيق في الواقع العربي الإسلامي .

[1] محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني الإسكندرية :دار الفكر الجامعي،2007 ، ص79 .

يطرح نقل مفهوم المجتمع المدني من الفكر الغربي إلى المنطقة العربية عدة اتجاهات وجب الوقوف عندها، وقبل التطرق إلى هذه الاتجاهات نذكر أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في دراسة مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي وأهمها:

*رغم الانتشار الواسع للمفهوم إلا أن الأدبيات العربية تفتقر لتأصيل نظري حول المفهوم، وهذا ما يجعله عرضة للانتقائية في الاستخدام أو التحيز أو المبالغة من قيمته.

*الاختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني أو انعدام التحديدات الدقيقة له،وذلك نابع من:

-جدة استخدام هذا المفهوم المنقول من ثقافة أخرى،وافتقار مستخدميه أنفسهم لمعرفة جميع المعاني والسياقات التي ترتبط به.

ومع تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني منذ ثمانينيات القرن العشرين في العالم العربي طرح البعض قضية مدى صلاحية المفهوم وملائمته للتطبيق في الواقع العربي،وهنا تبرز أربعة اتجاهات رئيسية أهمها:

الاتجاه الأول :ويعتبر أصحاب هذا الاتجاه المجتمع المدني مفهوما إيجابيا وعالميا وضروريا لبناء الديمقراطية والحكم الصالح في كل المجتمعات بما في ذلك المجتمع العربي، حيث أن" وجود شبكة كثيفة من الجمعيات المدنية يعزز استقرار الكيان السياسي الديمقراطي وفعاليته من خلال ما يحدثه الوجود داخل جماعة من تأثير في مشاعر المواطنين، ومن خلال قدرة الجمعيات على تعبئة المواطنين من أجل نصرة القضايا العامة".[1]

ويحظى هذا الطرح بالدعم من طرف الناشطين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، ولكن هذه المقاربة سرعان ما تواجه صعوبات وإشكالات على أرض الواقع ،إذ كيف للمجتمع المدني أن يفرز تلك النتائج الخيرة التي يروج لها أنصاره؟ وكيف يتأتى للجمعيات أن تحقق المنافع السياسية والاجتماعية الكبرى؟ هل سبيل ذلك غرس المشاعر التي تشجع التسامح والتعاون والارتباط بخدمة المواطنين، وفي أي ظروف يتوقع أن تظهر هذه التأثيرات؟

الاتجاه الثاني :ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا معنى لاستخدام المصطلح خارج بيئته الأصلية فالمجتمع المدني يرتبط أساسا بواقع التطور السياسي في الغرب الصناعي الرأسمالي،ويرتبط بخبرة شهدت ثورات صناعية تكنولوجية وسياسية ومعرفية وثقافية. ونظرا إلى عدم حدوث ثورات مماثلة في الخبرة العربية الإسلامية وعدم تحقق النقلة الكيفية التي تمس البنى الذهنية، فإنه يصعب سحب المفهوم من بيئته

[1] أحمد شكر الصبيحي، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي) بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1998 ،ص23.

التي نشأ فيها واستخدامه في بيئة مغايرة لها ظروف وخصوصيات مختلفة، لذا فالحديث عن المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية لا ينبع من نضج الدولة ولا من نضج المجتمع وتوسع دائرة العمل والمبادرة والتنظيم بين أفراده،بل ربما كان الوضع المعاكس هو الصحيح في هذه الحالة، ويرى **برهان غليون** أن ":منبع الحديث المتزايد عن المجتمع المدني هو انهيار الدولة وفقدانها لأي دور مركزي على الطريقة الكلاسيكية أي بناء الأمة، وعجزها عن بلورة دور جديد يتماشى مع حاجات المجتمع الذي يتطور بمعزل عنها منذ فترة طويلة في تصوراته ومطالبه".[1]

كما أن رفض المفهوم له معايير أخرى في نظر البعض تنطلق من أهداف المشروع الليبرالي الغربي، إذ أن المجتمع المدني يجد أساسه الإيديولوجي في تفاعل ثلاثة أنظمة من القيم والمعتقدات :الليبرالية والرأسمالية والعلمانية،وهي لا تتفق مع طبيعة المجتمعات العربية وبالأخص مع القيم الإسلامية.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الأنظمة السياسية العربية وفي ظل سيادة آليات العولمة باتت مكرهة على الأخذ ببعض أشكال النمط الليبرالي الغربي)من ضمنها المجتمع المدني (وبصور متفاوتة لضرورة الانفتاح الاقتصادي بما يخدم في النهاية المركز الرأسمالي الغربي.

كما يرى **محمد عابد الجابري** أن الحديث عن المجتمع المدني في الفكر العربي ما هو إلا شعار ترفعه النخبة فهو":البديل عن المجتمع الذي تهيمن فيه أفكار وتطلعات رجال الدين من جهة، والبديل عن سلطة الدولة الاستبدادية الشمولية من جهة ثانية،والبديل عن النظام القبلي والمجتمع الطائفي كما يؤكد أن أمورا مهمة عاشتها المجتمعات الغربية هي غائبة في الحالة العربية " فالمجتمعات العربية لا تعيش حالة الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي،ولا تسلم من التدخلات الخارجية التي تعيق التطور في هذا الاتجاه إضافة إلى وقوعها تحت وطأة استغلال امبريالي عالمي، وهذه الفوارق الأساسية تفرض على الباحث الأخذ بعين الاعتبار كلا من الزمان والمكان عندما يفكر في مفهوم المجتمع المدني والمفاهيم المماثلة."

وذهب البعض إلى التحذير من استخدام هذا المفهوم، حيث يرى عالم الانثروبولوجيا **كريس هان** أن " هناك شيء غير مرض ضمنيا حول الدعاية الدولية التي ينقلها العلماء الغربيون عن نموذج مثالي لتنظيم اجتماعي تبدو على صلة وثيقة بالواقع الراهن لبلدانهم، فضلا عن أنه نموذج نشأ في ظروف تاريخية لايمكن مطابقتها أو تكريرها في أي جزء من العالم اليوم، إنني أظن أن هذا المصطلح مليء بالتناقضات والرواج الحالي له مبني في أساسه على نظرة عرقية".

[1] سعيد بن سعيد العلوي،" مفهوما الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر)"ورقة قدمت إلى":الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي"، . بيروت ،1989، ص171 .

الاتجاه الثالث :ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه رغم الأصل الغربي للمفهوم إلا أنه يمكن أن نجد في التجارب التاريخية غير الغربية مفاهيم متشابهة تقوم على نفس المبادئ والسمات المشتركة، وذهب البعض إلى محاولة تبيئة المفهوم في الدراسات العربية والإسلامية في محاولة للاستفادة من مدلولات المصطلح على المستويين النظري والعلمي.

وفي هذا الصدد يرى **عبد الحميد الأنصاري** أن" جذور المجتمع المدني وبكثافة في عمق المجتمع العربي الإسلامي والتجارب والفعاليات التاريخية لتكوينات المجتمع المدني على امتداد التاريخ الإسلامي – وفي جانب منها –تعد أساسا صالحا لبناء مشروع لمفهوم عربي إسلامي معاصر للمجتمع المدني، مع ضرورة الإفادة من المعطيات المعاصرة لقيم وممارسات المجتمع المدني كما يرى أن مبادئ الإسلام وقيمه تستوعب مضامين وقيم المجتمع المدني،ولا تشكل المطلقات والثوابت في الإسلام تناقضا لقيم المجتمع المدني ولاتحد من ممارسته في الفضاء الحر الاجتماعي والسياسي".[1]

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن عملية تكييف المفهوم بالتركيز على التنظيم والمؤسسات بالإضافة إلى القيم والأنشطة التي تدخل في مضمونه عملية ذات قيمة كبيرة، ويقترح البعض مصطلح المجتمع الأهلي لتوصيف العلاقة بين المجتمع في التاريخ العربي وبين الدولة، حيث يرى **وجيه الكوثراني** أن":التراث العربي الإسلامي شهد نمطا متميزا وخاصا بطابع الحضارة العربية الإسلامية، وهو ما يعبر عنه بفكرة المجتمع الأهلي وهذا لتوصيف مظاهر العلاقة بين المجتمع العربي في التاريخ وبما هو وعاء لبشر ينتجون سياسة وسلعا وعلاقات تبادل، وبين الدولة كهيئة حاكمة ومنظمة ضابطة لعلاقات البشر".

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن ما بقي من تراث المجتمع الأهلي لا يعدو أن يكون أشكالا من التماسك الاجتماعي التقليدي الذي اخترقته علاقات الإنتاج الجديدة وأنماط الاستهلاك الحديثة، فطائفة الحرفة أخلت مكانها للنقابة الحديثة، وتعددية الطرق أخلت مكانها للأحزاب وهكذا، ويرون أن صيغة المجتمع المدني فكرة وافدة علينا لايمكن أن تنسجم ورؤيتنا الدينية ، والأخلاقية والاجتماعية، وبالتالي يمكننا أن نستبدلها بمصطلح المجتمع الأهلي الذي يقترب أكثر من طبيعة وتاريخ المسلمين ويرى البعض أن المضمون الوظيفي للمجتمع المدني لم يكن غريبا عن المجتمع العربي الإسلامي، ذلك المجتمع الذي نشأ وتكون على أسس وقيم وأخلاق الإسلام ومبادئ الشورى والعدل والتعاون، وقد شهد التاريخ الإسلامي

[1] وجيه الكوثراني،" المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي الإسلامي)"ورقة قدمت خلال ندوة حول ":المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،(1992 ، ص120 .

نماذج من المنظمات والمؤسسات والجمعيات الفاعلة التي قامت بوظائف اجتماعية وخيرية مثل المسجد والأوقاف وبوظائف سياسية من خلال سلطة العلماء ورجال الدين[1].

الاتجاه الرابع :يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا يصح البحث عن المجتمع المدني في الفكر والمجتمع العربي الإسلامي، وأن مجرد الخوض في قضية المجتمع المدني في السياقات غير الغربية هو إجابة عن السؤال الخطأ، ويقترح هؤلاء العودة إلى المفاهيم التقليدية في التحليل الاجتماعي كالنقابات والجمعيات الثقافية والخيرية والاجتماعية، والاعتبارات الإثنية والطائفية، أي العودة للتحليل الملموس للواقع الفعلي في كل مجتمع على حدى بدل الخوض في حديث عام مجرد وغير دقيق، وفي هذا الصدد يرى **عزمي بشارة** أن ":المجتمع المدني يلعب خارج أوربا دورا مشبوها...دور العميل المزدوج الذي يعادي السياسة باسم الديمقراطية ثم يدير ظهره للديمقراطية باسم كونها معركة سياسية، ويعزز هذا الموقف ما يلاحظ من سياسة تهميش للأحزاب السياسية والتي يفترض أن تقود عملية التحول الديمقراطي في مقابل التركيز المفرط على المجتمع المدني ودوره في ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية الآخذة بمسار الإصلاح السياسي، وبدا أن العمل الميداني أصبح بديلا أو منافسا للعمل السياسي.

ومن بين أهم الحجج التي قدمها هؤلاء أن طريقة استخدام المفهوم في العالم العربي الإسلامي قد أفقدته من محتواه الحقيقي وأصبح مجرد شعار يرفع لتغطية الفراغ الذي يمس الدولة والمجتمع المدني كليهما، كما أن المتتبع لهذا الجدل يلاحظ أن حركة المجتمع المدني في البلدان العربية تبدو وكأنها مضادة للدولة وهو ما خلق إشكالية العلاقة بين المفهوم وبين الدولة وعن الحديث حول دور المجتمع المدني في عملية التنمية الاقتصادية فقد تمت هذه الدعوة بالموازاة مع التدويل المستمر لإيديولوجية ليبرالية السوق الجديدة، والتي قلصت دور الدولة الاقتصادي وروجت لنمو القطاع الخاص، وهنا أصبح ينظر للمجتمع المدني كقطاع ثالث ووسيط للتنمية المحلية، ولعل هذا يفسر تشجيع وتمويل المنظمات غير الحكومية في العالم العربي من قبل الدول الغربية والمؤسسات المالية والنقدية الدولية.

المطلب الثاني : خصائص المجتمع المدني

يعتبر عالم السياسة الأمريكي صامويل هنتنغتون من أبرز الباحثين الذين ساهموا في إبراز المعايير التي تحدد درجة مؤسسية أي نسق، حيث يرجع الفصل إليه في تحديد خصائص واضحة لمؤسسات المجتمع المدني،[2] وتتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صامويل هنتنغتون وهي كالتالي:

---

[1] عبد الكريم الجباعي،" المجتمع المدني وراهنيته"، http://hem bredband.net/b153948/montida.htm

[2] عبد الوهاب علوب ، مترجما، الموجة الثالثة"التحول الديمقراطي في أواخر القرن " 20 القاهرة :دار سعاد الصباح، 1991 ، ص167 .

الفرع الأول :

أ- القدرة على التكيف

ونقصد به قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات الحاصلة في البيئة، سواء كان تكييفا زمنيا ومدى قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن،أو تكيفا جيليا ومدى قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات، أو تكيفا وظيفيا ومدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

ب - الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية :بمعنى أن لا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة، وأن تتمتع بالاستقلال:

-من حيث النشأة:فلا تتدخل أي جهة في نشأتها.

-استقلال مالي: ويعتبر الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة.

-استقلال إداري وتنظيمي:ويقصد به استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

الفرع الثاني:

أ- التعقد

ونقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع.

ب- **التجانس** :ويقصد به عدم وجود صراعات وانقسامات داخل مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة إدارة الصراعات- إن وجدت-بطرق سلمية.

المبحث الثاني : مفهوم السياسة العامة

لاشك في أن المواطن على احتكاك مستمر بالحكومة ويأتي هذا الاحتكاك من خلال ما يسمى بالسياسات العامة وتحضى دراسة السياسات العامة بأهمية بالغة، فهي دراسة ما يفعله النظام السياسي للإجابة على السؤال الذي طرحه هارولد لاسويل منذ منتصف القرن العشرين :من يحصل على ماذا ومتى وكيف؟ **المطلب الأول : تعريف السياسة العامة** وتستخدم بمعنى التوزيع السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل بعبارة ديفيد أستون، ويرى توماس داي أن السياسة العامة هي ما تفعله وما لا تفعله الحكومة، وينظر جيمس أندرسون إليها باعتبارها منهج عمل قصدي وهادف يتبعه فاعل أو أكثر في التعامل مع مشكلة ما، ويعتبر ريتشارد فيربرت السياسة العامة مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام. [1]وهكذا فدراسة السياسة العامة هي باختصار شديد دراسة للأداء السياسي الحكومي والإداري .

الفرع الاول : التأصيل النظري للسياسة العامة

هناك تعاريف متعددة ومتباينة لمفهوم السياسة العامة وهذا راجع إلى اختلاف زوايا النظر والمنطلقات الفكرية لكل مفكر وكذا المداخل المستخدمة لدراسة هذا المفهوم .وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذه التعاريف إلى مجموعة من الاتجاهات التي يعكس كل منها منظور كل باحث .وأهم هذه الاتجاهات ما يلي:

الاتجاه الأول :ينظر ديفيد أستون للسياسة العامة على أنها عملية التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، وذلك من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعل بين المدخلات مطالب الأفراد و المخرجات القرارات الحكومية والتغذية العكسية إرضاء الجماهير.

ويعرفها هارولد لاسويل بأنها من يحوز على ماذا؟متى؟و كيف؟

كما يرى مارك ليندنبيرك و بنيامين كروسبي أن السياسات العامة هي عملية نظامية تتميز بمميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة والتعبير عن من يحوز على ماذا؟متى؟

وكيف؟ والتعبير أيضا عن ماذا يريد الجمهور ومن يملكه وكيف يمكن أن يحصل عليه؟

ومن خلال التعاريف السابقة نخلص إلى أن هذا الاتجاه يعتبر السياسة العامة تعبيرا عن التوجيه السلطوي لموارد الدولة والمسئول عن التوجيه هي الحكومة، كما أن السياسة العامة وفقا لهذا الاتجاه تحدد استخدام

[1] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة) الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،(1987 ، ص283 .

الموارد والطاقات المتاحة في المجتمع ومن ثم توزيع عوائدها بكفاءة والتي تختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر وبتوجيهات وقيم متباينة، فالسياسة العامة هي مخرج أساسي للحكومة .

الاتجاه الثاني :يعرف توماس داي السياسة العامة باعتبارها نشاط حكومي هادف من خلال : عدة جوانب أهمها:

-"هي اختيار الحكومات لما تفعله وما لا تفعله ضمن مجال معين.

-هي توضيح لما هي أفكار الحكومة.

-هي عملية لضبط الصراع بين سلوكيات أعضاء المجتمع وبيروقراطيات التنظيم بشأن بعض الخدمات " ويرى جيمس أندرسون أن السياسة العامة هي" برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة"، وهنا نلاحظ أن هذا الاتجاه ينظر للسياسة العامة باعتبارها قرارات حكومية تنظم العلاقة بين أعضاء المجتمع والدولة. [1]

الاتجاه الثالث :يرى وليام دان أن السياسة العامة تشير إلى جزئين هما: ويتضمن صياغة عدة أنواع من المعلومات

1- معرفة السياسة مثل المعلومات عن المشاكل الموجودة في المجتمع ومعلومات عن مستقبل هذه السياسات ومعلومات متعلقة بنتائج وتقييم السياسات الخاصة بهذا المجال .ويتضمن استخدام

2- معرفة العملية السياسية المعلومات التي تم تجميعها بصورة تحليلية بهدف تحسين عملية صنع السياسة العامة)"وهنا نلاحظ أن هذا الاتجاه ركز على تحليل السياسة العامة وهي عملية تهتم بتطبيق المنهج العلمي بهدف ترشيد القرار.

الاتجاه الرابع :وقد ذهب هذا الاتجاه إلى تعريف السياسة العامة من خلال التركيز على التفاعلات التي تحدث داخل النظام السياسي، بغض النظر عن ما إذا كانت هذه السياسات وسيلة لتقديم حلول لمشكلة موجودة بالفعل في المجتمع أم لا. وفي هذا الصدد يعرف كارل فردريك السياسة العامة بأنها ":مجموعة القرارات الحكومية المتضمنة لكل ما يجب أن تفعله أو لا تفعله الحكومة في ضل معطيات الأوضاع القائمة".

كما عرفها الدكتور محمد نصر مهنا بأنها ":محصلة تفاعل المدخلات والتي تتمثل في المطالب والدعم الحكومي (مع المخرجات)و التي تتمثل في القرارات الخاصة بالمصالح العامة بهدف التعبير عن أداء

[1] عامر الكبيسي، مترجما ، صنع السياسات العامة) عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع،(1999 ، ص15 .

النظام السياسي في كافة المجالات)الإستراتيجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية والاستجابة الدولية (وذلك من خلال القرارات والسياسات المتخذة ".

الاتجاه الخامس: يعرف الدكتور على الدين هلال السياسة العامة بأنها ":مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسات العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية والأحكام القضائية .

الفرع الثاني : عناصر السياسة العامة :تتمثل هذه العناصر في:

1 –مطالب السياسة :وتتمثل المطالب في كل ما يعرض على المسئولين في الحكومة من قبل المجتمع أو الفاعلين رسميين أو غير رسميين (في النظام السياسي، والذي يستدعي التحرك أو اتخاذ موقف إزاء قضية معينة.

2 –قرارات السياسة العامة :وتشمل ما يصدره المسئولون المخولون قانونيات ورسميا والمعبرة عن محتوى السياسة العامة، وتتخذ أشكالا عديدة كالقوانين والأوامر واللوائح والقواعد.

3 –الخطب والتصريحات الرسمية :وهي عبارات رسمية توحي بسياسة عامة وتعبر عن موقف الحكومة إزاء قضية معينة.

4 –مخرجات السياسة العامة :هي الانعكاسات المحسومة الناجمة عن السياسة العامة وفي ضوء قرارات السياسة والتصريحات التي يتلمسها المواطنون من الأعمال الحكومية.

5 –آثار السياسة:إن لكل سياسة عامة جرى تنفيذها آثار معينة قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية[1].

الفرع الثالث :

خصائص السياسة العامة :من خلال كل ما تقدم يمكن أن نخلص إلى أن السياسة العامة تتميز بما يلي:

1–أنها تشمل الأعمال الموجهة نحو أهداف مقصودة ولا تشمل التصرفات العشوائية.

2–السياسة العامة عمل من اختصاص الحكومة أو ممثليها ومن يعبرون عن إرادتها.

3–قد تقتصر السياسة العامة على القول ولا تنشئ بالضرورة عملا ماديا ملموسا،كما قد تكون مجرد موافقة ضمنية على واقع معين.

4–قد تكون السياسة العامة إيجابية أو سلبية، فقد تأمر بالتصرف باتجاه معين وقد تنهى عنه كما يعد عدم الالتزام بالتصرف بمثابة توجه أو سياسة عامة.

[1] عامر الكبيسي ، مرجع سابق ،ص . 19

5-تستهدف السياسة العامة معالجة المشاكل العامة وتهدف لتحقيق المصلحة العامة لا مصالح فئات ضيقة.

6-لابد للسياسة العامة أن تراعي البيئة) داخلية وخارجية (وأن تكون منسجمة معها.

7-هناك عدة فواعل رسمية وغير رسمية تساهم في صنع وتنفيذ السياسة العامة، ومنها المجتمع المدني الذي نحاول دراسته والتعرض إلى دوره في رسم السياسات العامة.

المطلب الثاني : عمليات السياسة العامة

تستهدف هذه التجزئة من هذا المطلب تحديد عمليات السياسة العامة ومعرفة أهم الخطوات المنهجية الملازمة لها، ولذلك سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فروع كالتالي:

الفرع الاول : عملية تحليل السياسة العامة والخطوات المنهجية الملازمة لها:

إن عملية تحليل السياسات العامة عملية معرفية لها إطار ومجهودات محددة يتم القيام بها، ويرى الدكتور فهمي خليفة الفهداوي أن عملية تحليل السياسات": هي منظومة الجهود المنسقة المعنية بالبحث والدراسة والتمحيص والتحليل في طبيعة المشكلات والقضايا المجتمعية التي هي محط اهتمام السياسة العامة، والنظر في أسبابها وبواعثها وتحديد البدائل المناسبة لمواجهتها في إطار من توثيق معلومات والثقة بمصادرها وصحتها بما يؤدي إلى تحقيق آثار تلك المشكلات ومواجهة القضايا وإزالة الانعكاسات السلبية الناجمة عنها وإقامة التوازن الطبيعي أو إعادته إلى المجتمع بصورة جلية[1] .كما تعرف بأنها" :الجهد المنظم للبحث والدراسة والتحليل لبدائل السياسات العامة، بهدف توافر وتكامل المعلومات التي تحدد مواطن القوة وجوانب الضعف في كل بديل، ولتحقيق هذا الهدف فإن عملية تحليل السياسة العامة تشمل تجميع وتفسير دلالات المعلومات واستخدام أساليب حل المشكلات، ومحاولة استكشاف الآثار المترتبة عن اختيار كل بديل من البدائل الممكنة" وتعنى عملية تحليل السياسة العامة " البحث الهادف لتحديد بدائل السياسات العامة التي يمكن أن تؤمن أقصى درجة من الأهداف المطلوبة في إطار الظروف والصعوبات البيئية الماثلة" .كما تمثل" منهجا يساعد متخذ القرار لاختيار البديل الأفضل لحل مشكلة عامة ذات أهمية، مستعينا في ذلك باستعمال الطرق العلمية الرشيدة "ويرى أحمد رشيد أن تحليل السياسة العامة هي دراسة ما يلي :

*مقارنة وترتيب البدائل باستخدام الوسائل الكمية والاقتصادية المتاحة.

[1] عامر الكبيسي ، مرجع سابق ،ص 22.

*تقييم أهداف البيروقراطية العامة من منطلق مقارنة المدخلات مع المخرجات بهدف تطوير وترشيد السياسة العامة.

*تحديد المعلومات المطلوبة لترشيد عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها.

ومن خلال ما تقدم يمكن استخلاص خصائص عملية تحليل السياسة العامة من خلال نقاط أهمها:

أ –أنها منهج علمي هادف يرمي إلى إنتاج المعلومات لترشيد عملية اتخاذ القرار.

ب – أنها تحوي المفاضلة بين البدائل أمام صانعي السياسات العامة.

ج – هي دراسة للمشكلات العامة وتحليلها وتفسير أسبابها.

د –أنها تهتم بالتنبؤ بالمشكلات العامة قبل وقوعها وبالتالي فعملية تحليل السياسة العامة تعتمد على الأسلوب الوقائي.

هـ –أنها عملية ديناميكية تصف الأدوار والتفاعلات المختلفة للفاعلين المهتمين بمجال معين.

و –تقوم عملية تحليل السياسات العامة بصياغة وتقديم سياسات عامة قد تكون جديدة للاستفادة بالإمكانيات المتاحة بصورة فعالة.

ويبدو مما سبق أن المجتمع المدني يلعب دورا مهما في تحليل السياسة العامة وليس فقط المساهمة في صنعها وتنفيذها.

***الخطوات المنهجية لعملية تحليل السياسات العامة:**

يعتمد محلل السياسة العامة على مجموعة من الخطوات التي تساعده إلى الوصول إلى سياسات فاعلة وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

1 –المبادأة بتحديد مشكلة السياسة وجمع البيانات حولها

2 – تحديد الأولويات والبدائل:

ومن أهم الأساليب العلمية التي يعتمد عليها في تحديد البدائل نذكر:

***الأساليب الوصفية** وأهمها:

– delphi: .أسلوب دالفي

– scenario: أسلوب السيناريو

***الأساليب الكمية**:وأهمها

ومن أهمها بحوث العمليات نظرية المباراة وشجرة القرارات)

3 – اختيار البديل المناسب[1]. :

وهناك مجموعة من الوسائل التي تساعد على اختيار البديل المناسب مثل:

-تحليل التكلفة والعائد.

-الرضا العام والمشاركة.

-تقدير الأثر الاجتماعي.

-تقدير الأثر البيئي

4 – تنفيذ البديل الذي يتم اختياره :

يتطلب التنفيذ الكفء للسياسة العامة عدة محاور يجب مراعاتها قبل وأثناء وبعد عملية التنفيذ [2].

5 – تقويم النتائج :

وهي عملية منهجية تهدف إلى تحديد قيمة النتائج المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة وذلك لاختبار صحة البديل أو فشله.

الفرع الثاني : عملية صنع السياسة العامة وخطواتها المنهجية:

تتميز هذه العملية بجملة من الخصائص أهمها:

-تشمل هذه العملية على عمليات التخطيط وإعداد القرار والبرمجة التي تشارك فيها عناصر كثيرة تتمتع بدرجات متفاوتة من السلطة والصلاحية داخل النظام السياسي.

ونظرا للطبيعة الفنية والمعقدة للمشاكل التي تواجه المجتمع فإن الخبراء والفنيون والساسة

هم من يتولون مهمة وضع الخطط والبرامج وتقديم المشورة في صورة بدائل مدروسة إلى صانعي القرار للمفاضلة بين البدائل على ضوء المقتضيات السياسية.

-تتفاوت درجة إشراك المؤسسات السياسية في رسم السياسة العامة من نظام إلى آخر ومن حقبة إلى أخرى داخل نفس النظام.

-في العادة تنسب أي سياسة إلى جهة أو مسؤول معين، غير أنه يصعب عمليا في أغلب الأحيان تحديد الجهة أو الشخص المسئول عن سياسة أو قرار ما بشكل قاطع.

-تخاطب أية سياسة عامة طرفا ما سواء كان شخصا أو جماعة أو هيئة أو دولة أجنبية، ويظل هذا القول صحيحا حتى ولو كان جوهر السياسة هو تجاهل المشكلة أو الموقف موضع الاهتمام.

---

[1] عامر الكبيسي ، مرجع سابق ، ص . 36

[2] المرجع نفسه ، ص . 40.

-عملية صنع السياسة العامة ذات طابع ديناميكي متحرك، إذ هي محصلة تفاعل بين أفراد وجماعات مصالح ومؤسسات حكومية وعوامل خارجية.

-تنطوي عملية إعداد السياسة العامة على الكثير من الحسابات والخيارات التي تستتبع طرح عدة تساؤلات من قبيل :هل يستجيب النظام السياسي لمطالب الأغلبية؟ وكيف يستجيب لمطالب الأقلية؟ ما هي القوى ذات المطالب الأكثر حدة والأشد ضغطا؟

-يرتبط إعداد أي سياسة بقضية أو مجال معين وله نطاق زمني محدد ، بمعنى أنه يجتاز مراحل مختلفة.

خطوات صنع السياسة العامة:

تتضمن عملية صنع السياسة العامة جملة من الخطوات أهمها:

*المعرفة بالمشكلة 1.

*صياغة السياسات .

*مقترحات السياسات :

النقاش العام

*اتخاذ القرار .

*تنفيذ السياسة .

*التقييم .2

الفرع الثالث :عملية تنفيذ السياسة العامة والخطوات المنهجية الملازمة لها:

إن عملية تنفيذ السياسة العامة هي العملية اللازمة لتحويل السياسة العامة من حالتها الإعلانية كقرار إلى حالتها الميدانية كعمل تنفيذي، وعلى هذا الأساس تتضمن تلك العملية وتستغرق المساحة الفاصلة بين إعلان السياسة وبين تأثيرها الحقيقي، والتعبير الفعلي عما يحصل في الحقيقة وعما يحصل من جهد وأداء وما ينجم عنه من رأي وتغذية راجعة في إطار المنظمات والأجهزة الإدارية التنفيذية المعنية بأعمالها ومهامها اللازمة.

*الخطوات المنهجية الملازمة لعملية تنفيذ السياسة العامة:

1- وضع الخطط التنفيذية .

2 - تنظيم وتنسيق العمل .

---

[1] المرجع نفسه ، ص257 .

[2] نفس المرجع ، ص294 .

3 – توجيه الموظفين وقيادتهم .

4–الرقابة على التنفيذ .

الفرع الرابع : عملية تقويم السياسة العامة والخطوات المنهجية الملازمة لها

عملية تقويم السياسة العامة والخطوات المنهجية الملازمة لها إن عملية التقويم تقوم على معرفة عملية وحقيقية وموضوعية بالانعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها .ويعرف" وليام دان "هذه العملية بقوله أن : "التقويم يرتبط بتطبيق بعض المقاييس والقيم على نتائج السياسات العامة والبرامج المعبر عنها، فهو مصطلح مرادف لمعاني كلمات أخرى مثل :التثمين والقياس والتقدير والتي تتضمن هي الأخرى جهودا في تحليل السياسة العامة .وبأكبر خصوصية فإن معنى التقويم يشير إلى استخلاص المعلومات حول نتائج) السياسة العامة لتقويمها بشكل واقعي وحقيقي".[1]

أشكال التقويم :يتخذ التقويم أشكالا متعددة أهمها:

1–التقويم المتقدم :ويكون قبل اتخاذ أو تبني السياسة العامة ويستند إلى معايير موضوعية تولد المعرفة حول الآثار التي قد تنجم في المراحل القادمة.

2–التقويم الاستراتيجي :يساعد هذا النوع من التقويم على القيام بتعديلات وترتيبات ضرورية قبل البدء في عملية التنفيذ، ويمنح المنفذين معطيات عن البيئة الداخلية والخارجية التي تساعدهم في إعادة النظر في مواردهم وجدولهم الزمني المخصصة لغرض بدء التنفيذ.

3–تقويم البرامج :وهو جوهر عملية التقويم في السياسة العامة، ويحضى باهتمام كبير قد يتعدى مهمة التنفيذ، والسبب المباشر هو الوقوف على مدى نجاح الممارسات العملية للعمليات التنفيذية على المستويات الفنية الإجرائية، ومعرفة مدى تحقيق البرامج الحكومية لأهدافها.

4–تقويم الفعالية :وهذا النوع يعنى بمعرفة القدرة الإنتاجية للبرامج الحكومية ومدى تحقيق الأهداف الموضوعة في السياسة العامة، ويكشف عن كل الانحرافات التي قد تحدث في عمليات التنفيذ والتلاعبات السياسية أو الإدارية، بالإضافة إلى معرفة وجود أي إسراف في الجهد والوقت والإمكانيات2.

[1] عامر الكبيسي ، مرجع سابق ، ص . 56

[2] محمد موفق حديد ، إدارة الأعمال الحكومية عمان : دار المناهج ، 2002 ،ص 327 .

5- تقويم الأداء :ويعنى بمعرفة ماذا يجري داخل البرامج) مدخلات البرامج كحجم القوى البشرية والموارد المادية (ويركز على المخرجات) العائدات أو الناتج (لتقويم الدرجة التي تحافظ فيها أية سياسة عامة أو برنامج حكومي على أقل تكلفة ممكنة كمؤشر اقتصادي.

6-تقويم النتائج :ويركز على معرفة الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن تنفيذ السياسة العامة وكشف المؤشرات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتلك الآثار.

7-تقويم السياسات :ويعنى بتشخيص الظروف البيئية التي تتفاعل مع تنفيذ وتطبيق السياسات، ومعرفة ما إن كانت هذه الظروف تغيرت أو تحسنت أو تدهورت.

*الخطوات المنهجية الملازمة لعملية التقويم:

بالإضافة إلى أشكال التقويم والتي يمكن اعتبارها خطوات منهجية في عملية التقويم، تتضمن هذه العملية مراحل أخرى أهمها:

- تقويم عملية صنع السياسة العامة .
- تقويم عملية تنفيذ السياسة العامة[1]:
- قويم آثار السياسة العامة .

المطلب الثالث : مؤسسات رسم السياسة العامة

إن نجاح السياسة العامة وتحقيقها لأهدافها يتضمن من الناحية المبدئية مشاركة وتحريك مراكز الدعم-الرسمي و غير الرسمي -لها نحو تفعيل دورها من خلال تحليلها بصورة أكثر منطقية للوصول إلى أسباب هذا النجاح أو لإعطاء المشورة والنصح المؤسسي، حتى تتمكن من إضفاء سمة التفكير الإستراتيجي على صانعي القرار.

ويهدف هذا العنصر إلى إبراز القوى الفاعلة والمؤثرة في رسم السياسات العامة وطرق تأثيرها، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فرعين:

1-الأطراف الفاعلة في رسم السياسة العامة.

أ -الأطراف الرسمية.

ب -الأطراف (غير الرسمية) المجتمع المدني.

2-طرق تأثير الفواعل في رسم السياسة العامة.

[1] عبد المطلب غانم،" المجالس القومية المتخصصة نحو دعم قرارات السياسة العامة"، سلسلة .منتدى السياسة العامة 11 نوفمبر، 2001 ،ص .

الفرع الأول : الأطراف الفاعلة في رسم السياسة العامة

ونقصد بهم الأفراد والجماعات والجهات) الرسمية و غير الرسمية (الذين يشاركون في رسم السياسة العامة، وهناك تنوع كبير في المنظمات المشاركة في عملية رسم السياسة العامة نظرا لتعدد الأنظمة السياسية وخصوصيتها من جهة، ودرجة اهتمام المنظمات بسياسات بعينها من جهة أخرى، وعليه فقد تم تناول هذا الموضوع من خلال عنصرين هما:

أ –الأطراف الرسمية في رسم السياسة العامة.

ب –الأطراف غير الرسمية.

أ –**الجهات الرسمية** :تتبع أحقية الجهات الرسمية في رسم السياسة العامة من السلطات الدستورية التي تخول لهم مباشرة التصرف والفعل واتخاذ القرارات، و تتمثل الفواعل الرسمية في:

*السلطة التشريعية :تعد السلطة التشريعية من أهم الجهات الرسمية التي تضطلع أساسا بتشريع الوائح والأنظمة والقوانين، ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة السياسية

الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. انطلاقا من الاختصاصات التي تمارسها هذه الهيئة يمكن لها أن تتدخل في عملية صنع ورسم السياسة العامة ومن أهمها الاختصاص التشريعي، الاختصاص المالي المتضمن موافقتها على مشاريع الميزانية، الاختصاص الرقابي والذي يمنحها حق الرقابة على الهيئة التنفيذية من خلال عدة آليات كبيان السياسة العامة والرقابة عن طريق اللجان الدائمة والمتخصصة والاستجواب[1].

ويختلف دور الهيئات التشريعية وأهميتها في رسم السياسة العامة بحسب تباين الأنظمة السياسية، وقوة النخب السياسية والأحزاب وجماعات المصالح، وقدرة السلطة التنفيذية ومدى تمثيلها لحزب قوي أو عدد من الأحزاب المؤتلفة' فمجلس العموم البريطاني مثلا يعد من أضعف المجالس التشريعية قدرة وفعالية في رسم السياسة العامة بسبب سيطرة حزب الأغلبية الحاكم عليه، كما أن أغلب أعضاءه يشكلون السلطة التنفيذية، ليبقى دوره منحصرا في مناقشة تأهيل النخبة وتوظيف أفرادها، على عكس الكونغرس الأمريكي الذي يلعب دورا رئيسيا في رسم السياسة العامة في الو.م.أ، ويتضح هذا الأمر كذلك في قوة المشرعين بالنسبة للدول الديمقراطية عن محدودية هذا الدور بالنسبة لبلدان العالم الثالث.

*السلطة التنفيذية :و تضم الأفراد العاملين في البيروقراطية الحكومية المتمثلة بالمؤسسات والهيئات واللجان والأجهزة الإدارية الحكومية المتنوعة، التي غالبا ما تضطلع بتنفيذ السياسة العامة للبلاد، غير أن

[1] هشام عبد الله، مترجما، السياسات العامة في وقتنا الحاضر –نظرة علمية–، عمان :الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998،ص170 .

دورها في صنع السياسة العامة لا يمكن إخفاءه بأي حال من الأحوال فكثيرا ما نجد رئيس الجمهورية يجمع بين قيادة العملية التنفيذية وقيادة العملية التشريعية بل وتترك له اليد لرسم السياسات الخارجية لبلاده مثل :غانا، سوريا،الجزائر وغيرها.

*السلطة القضائية :يلعب القضاة دورًا كبيرًا في تفسير السياسات العامة من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها أثناء تقديم المشورة سواءً تعلق الأمر بمضمون السياسة أو تطبيقها.

وتدخل هذه السلطة في العملية السياسية يرجع إلى عدة أسباب أهمها :

-هي السلطة الوحيدة المكلفة بالرقابة على دستورية القوانين والقرارات والسياسات العامة، حيث يتم استشارتها حول بغض مشاريع السياسات العامة كالمجلس الدستوري في فرنسا.

-هي بمثابة رقيب قضائي على السياسات العامة بسبب قيامها بالمراجعة الدائمة والمنتظمة للقوانين المعبر عنها لضمان شرعيتها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيام السلطة القضائية بهذا الإختصاص لايكون بمبادرة منها بل انطلاقًا من قيامها بالفصل في المنازعات القائمة بين الأفراد والجماعات وبين أجهزة الدولة.

-تلعب دور الوسيط بين واضع السياسات العامة ومطبقيها، حيث تقوم بعملية التفسير والتوضيح السليم والقانوني للمقصود من السياسات العامة، كما يمنحها هذا القدرة على المطالبة بتغيير الجهات المكلفة بتنفيذ السياسات العامة وتقييمها.

كما أن رقابة القضاء الفعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسة العامة أو تنفيذها بعد الضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي اتخذتها الجهات المعنية بحق المواطنين أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها[1].

ب -الأطراف غير الرسمية:إن عملية رسم السياسة العامة لا تنحصر فقط في مشاركة القوى الرسمية بل هناك جهات) غير رسمية (تشارك وتؤثر على صانعي السياسات العامة ومنفذيها، وفيما يلي توضيح لكيفية تأثير بعض الجهات في عملية رسم السياسات العامة:

***الجماعات الضاغطة:** تعرف الجماعات الضاغطة بأنها "مجموعة من الأفراد يلتقون في أهداف وخصائص معينة يسعون لإحداث التأثيرات المطلوبة في السلوك الذي يتخذه صانع القرار تجاه قضاياهم

[1] محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية :نظرية الدولة،الفكر السياسي،الرأي العام والإعلام والعلاقات الدولية) القاهرة:عالم الكتاب، 1989، ص 115

ومطالبهم، وتوجيهه لتحقيق مصالحهم، مثل النقابات العمالية والجمعيات الاجتماعية والدينية والاتحادات المهنية، وتسعى جماعات الضغط للتأثير على صناع القرار للاهتمام بمطالبهم وقضاياهم ومحاولة دفعهم لاتخاذ موقف له صفة السياسة العامة، وبذلك فهي تساهم في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة به، كما

تساهم في ترشيد صنع وتنفيذ السياسات العامة من خلال تزويد أصحاب القرار بالمعلومات الواقعية عن موضوعات السياسة العامة.

***الأحزاب السياسية** :يعرف الحزب السياسي على أنه ":تنظيم سياسي له صفة العمومية والدوام، و له برنامج يسعى بمقتضاه للوصول إلى السلطة .كما يعرفه طارق الهاشمي في كتابه)الأحزاب السياسية(على أنه":مجموعة من الأفراد تربط بينهم روابط معينة ومصالح)مشتركة ويهدفون إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها [1]."

وتوجد في أغلب الأنظمة السياسية السائدة مجموعتان من الأحزاب:المجموعة الأولى :تقود السلطة السياسية في[2] البلاد، و المجموعة الثانية :تكون خارج السلطة السياسيةمعارضة .فالأولى تقوم بشرح السياسة العامة للحكومة و إقناع الرأي العام بصحتها، وتعمل كذلك على تشكيل السلطة السياسية وتحديد مسارها وتوجيه عملية رسم

السياسة .

العامة طبقا للتوجيهات الفكرية والفلسفية التي تؤمن به، والثانية تعمل على كسب التأييد الجماهيري تمهيدا لخوض الانتخابات للوصول إلى السلطة و مراقبة الفئة الأولى.

كما يوجد في بعض الدول التي لا تؤمن بتعدد الأحزاب حزب واحد يكون هو المسيطر على عملية صنع السياسة العامة وتنفيذها.

إن للأحزاب السياسية وظائف عديدة فهي تقوم ببلورة المطالب والقضايا العامة وتثير الرأي العام حولها، و محاولة إقناع المواطنين بتبني المواقف التي تتخذها هذه الأحزاب للضغط على الحكومة، كما تعد وسيلة من وسائل الرقابة السياسية على النشاط الحكومي، هذا إن كانت الأحزاب خارج السلطة، أما إن كانت داخل السلطة فإنها تقوم بتشكيل السلطة أو تجديد بنيتها أو تغييرها، وتحديد مساراتها وتوجيه عملية رسم السياسات العامة وفقا لتوجيهاتها.

[1] إبراهيم درويش ، النظام السياسي :دراسة فلسفية تحريرية القاهرة، دار النهضة العربية1968 ، ، ص201 .

[2] عامر الكبيسي، مرجع سابق، ص 64 .

***المواطنون الرأي العام:**

إن الرأي العام لا يمثل بالضرورة رأي الأغلبية بل يمكن أن يمثل رأي فرد أو مجموعة من الأفراد تجاه قضية معينة، ليتطور ويتسع بالتفاعل والاتصال ليكون رأيا عاما لشريحة واسعة من)المجتمع . وتحرص العديد من الأنظمة السياسية على سماع أصوات المواطنين وتلبية بعض مطالبهم ولو بدرجات متفاوتة، وهذا لتقليل النقمة بين صفوفهم وعدم الارتياح عندهم، فحرص الأنظمة على الاستجابة لمطالب المواطنين وترجمتها في سياسات ما هو إلا دليل على تأثير الرأي العام على صناع القرار .ويرى جابرئيل ألموند أن الرأي العام يشارك في رسم السياسة العامة في المجتمعات الديمقراطية، وذلك بوضع قيم ومعايير وتوقعات للسياسات العامة، أما السياسات)العامة ذاتها فهي من صنع جماعات متخصصة تتمثل في مراكز صنع القرار وعموما يمكن القول بأن المواطنين لا يضعون السياسة العامة للبلاد من جهة وليسوا بعيدين عنها تماما من جهة أخرى، فاتجاهات الرأي العام وتوقعاته حول كيفية مواجهة بعض القضايا لا يمكن إهمالها من قبل صانعي السياسات العامة [1]

***الأطراف الخارجية** :إن المؤثرين في رسم السياسات العامة لا ينحصرون فقط في الفواعل الداخلية، حيث تعتبر الأطراف الخارجية فاعل من فواعل رسم السياسات العامة سواء كانت هذه الأطراف منظمات دولية كالأمم المتحدة والبنك الدولي أو دولا ذات قوة اقتصادية وعسكرية متفوقة كالولايات المتحدة الأمريكية، أو اتحادات دولية كالاتحاد الأوروبي وجامعة دول العربية.

ونذكر مثالا على هذا سياسة الخوصصة التي اعتمدتها الكثير من الدول منها الجزائر في منتصف التسعينات والتي كانت من صنع صندوق النقد الدولي الذي قام بالدفاع عنها.

الفرع الثاني : طرق وأساليب تأثير الفواعل في رسم السياسة العامة

إن عملية رسم السياسات العامة عملية معقدة ذلك لأنه تشارك في صياغتها أطراف وجهات مختلفة –كما سبق الذكر –لكل منها قيم ومبادئ ومصالح وأولويات تختلف عن بعضها البعض،كما أن هذه العملية متعددة ومتباينة حسب تباين الاعتبارات والجهات المشاركة في رسمها، فضلا عن أنها قد تتضمن اختيارا واعيا ومدروسا لأهداف جماعية وتتخذ تبعا لذلك قرارات ملزمة للجميع بعد اتخاذها صفة السياسة العامة، وفي ذلك صعوبة التوفيق بين أهداف ومصالح الجماعات المتباينة والمؤثرة على عملية الرسم، ويتضمن هذا العنصر نقطة مهمة في عملية رسم السياسة العامة وهي طرق تأثير الفواعل في هذه العملية، وهذه الطرق هي:

[1] حمادة بسيوني إبراهيم، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي) بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، .(1993 ص109 .

1 –المساومة :تعرف بأنها"عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة أو الصلاحية للاتفاق على حل مقبول ولو جزئيا لمصلحة أهدافها، و ليس بالضرورة أن يكون حلا مثاليا[1] فهي " التوصل إلى مبادلات مفيدة للطرفين" وهكذا فإن المساومة هي محاولة الوصول إلى تبادل منافع مشتركة بين المتساومين، فقد تتم بين المواطنين وصناع السياسة العامة أو العكس، أو بين جماعات الضغط من جهة وصناع السياسة من جهة ثانية، أو بين أعضاء البرلمان فيما بينهم أو حتى بين دولتين في علاقة اعتماد متبادلة، كما قد تكون بين عدة أطراف.

2 –المنافسة :و تعرف بأنها نشاط يمارسه طرفان أو أكثر بهدف الوصول إلى الغاية نفسها،وهي تحصل عند وجود شخصين أو أكثر تتعلق رغبتهما بالحصول على شيء ما يمتاز بالندرةالنسبية، ويعمد كل منهما إلى تحقيق غايته دون تقديم نفع للآخر، بينما يحاول المتساومون تشجيع بعضهم البعض على قبول موقف قد يفيد الجميع، غير أن هناك بعض المواقف تجعل المتنافسين يلجئون إلى المساومة لوجود خطر يعترضهما كتكوين الحكومات الإئتلافية

3 –الصراع :إن الصراع نشاط تقوم به مجموعتين أو أكثر للسعي نحو تحقيق أهدافها، ونجاح مجموعة معينة يلغي نجاح مجموعة أخرى و يلحق بها خسارة، ويتخذ الصراع شكلا عنيفا أو سلمي .

4 –الأمر المفروض :و هو إصدار الأوامر و التعليمات من الأعلى إلى الأدنى في المنظمة الواحدة، ويتم عبر السلم الهرمي ومن الرؤساء إلى المرؤوسين، وذلك لتوجيههم لتبني برامجهم باستخدام منظومة التحفيز الثواب و العقاب.

5 –التعاون :إن التعاون يتم حينما يستميل طرف من الأطراف الطرف الآخر وتحصل على موافقته لقضية معينة، وذلك بعد إقناعه بها بناء على حقائق كانت غائبة أو معلومات كانت غير متوفرة أو مصالح لم تكن واضحة للطرف الآخر. فالتعاون بذلك يأتي نتيجة اقتناع أحد الأطراف بقضية ما والاتفاق على تحقيق أهداف مشتركة تخدم مصالح الجميع لا أهداف شخصية .

[1] عامر الكبيسي ، مرجع سابق، ص .107

الفصل الثاني

مشاركة المجتمع المدني

في المراحل المختلفة

لسياسة العامة

من المعروف أن السياسة العامة هي من اختصاص الدولة أو هدا ما أصبح متعارف عليه خصوصا في تلك الدول المنتمية للعالم المتخلف,أو ما كان متعارف عليه في الدول الكلاسيكية ,إلا أنه أصبح فيما يعرف بالدولة الحديثة, تتشارك في رسم السياسة العامة جهات مختلفة غير رسمية, نذكر منها المجتمع المدني.

المبحث الأول : متغيرات ظهور دور المجتمع المدني وعوامل تأثيره على السياسة العامة.

لقد أصبح المجتمع المدني في الوقت الراهن يلعب دورا هاما في مساندة الحكومة وتكملة نشاطها في خدمة المواطن وتحقيق المصلحة العامة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، بحيث لم تعد التنمية مسئولية الدولة وحدها بل تم التركيز على نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوع (مؤسسات المجتمع المدني)، وأصبح هذا الأخير شريكا فاعلا للقطاع الحكومي[1].

ونحاول من خلال هذا المبحث توضيح العوامل والمحددات التي تجعل المجتمع المدني يشارك أو لا يشارك في عملية رسم السياسة العامة، وعليه فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى عنصرين

المطلب الأول :المتغيرات المساهمةفي دور المجتمع المدني في إطار السياسات العامة

رغم نشأة المجتمع المدني في صورته الأولى في الغرب منذ سنوات طويلة إلا أن ما كان يحكم عمله هو فلسفة الخير والإحسان، لكن ومع تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان تغيرت الفلسفات الحاكمة لحركة هذه المنظمات، وفي هذا الصدد يمكن تحديد متغيرين أساسيين: **الأول** خاص بأوضاع دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها في الدول الرأسمالية وكذلك دولة الرعاية في الوطن العربي، و**الثاني** متعلق بالنظام العالمي وتحولاته.

الفرع الأول دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاتها:

اتجهت دول الغرب الرأسمالي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام- 1929 وتحت تأثير إسهامات كيتر الاقتصادية إلى الدعوة لتدخل الدولة في مجالات اقتصادية واجتماعية عديدة من أجل إنقاذ النظام الرأسمالي من أزمته، وقد نتج عن هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهة الاجتماعية إذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب، وقد استمر هذا الوضع طيلة فترة الانتعاش الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .وفي بداية السبعينيات حين بدأت أزمة النظام الرأسمالي والتي عرفت بأزمة دولة الرفاهة وتجلت في ضعف الأداء الاقتصادي للدول الصناعية في ذلك الوقت، برز تيار فكرى محافظ ينسب هذا الوضع إلى التوسع في دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وجاء نجاح حكومة تاتشر في بريطانيا عام .

[1] هشام عبد الله, السياسة العامة في وقتنا الحاضر مرجع سابق,ص183,

1979 ثم انتخاب ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 تأييدا لهذا التيار الذي يرغب في حكومة أصغر، ثم انفجرت كل مشاكل الدول الاشتراكية وخاصة في السنوات الأخيرة من الثمانينيات ودعمت هذا الاتجاه, وبذلك تكاتفت الظروف نحو الأخذ بأيديولوجية جديدة في السياسات الاقتصادية امتد تطبيقها لاحقًا في الدول النامية، إذ بدأ يتردد الحديث عن ضرورة تحقيق التوازن المالي والنقدي على مستوى الاقتصاد الكلي، وأيضًا الإصلاح الهيكلي الذي يتطلب الأخذ باقتصاد السوق وخلق المناخ الاستثماري المناسب سواء للمستثمر الوطني أو الأجنبي .وهكذا لم تلبث سياسات التنمية في معظم الدول النامية أن تأخذ منذ الثمانينيات وبوجه خاص في التسعينيات بهذا التوجه الجديد نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد والحد من الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها[1]

وقد تزامن مع ما سبق أزمة أو تحول آخر أطاح بمقولات خطاب التنمية الكلاسيكي وبخاصة في الدول النامية، هذا الخطاب الذي يركز على دور الدولة في التنمية والمتأثر بالمدرسة الكينزية .فقد أدت النتائج المتواضعة التي حققتها خطط وبرامج التنمية واسعة النطاق والتي قامت بها الحكومات لتحقيق التغيير المجتمعي السريع إلى إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية، فهذه التنمية الكلاسيكية التي كانت تعتمد على دور مركزي للدولة لم تصل أثارها للمستويات المحلية والقاعدية ولم تتح الفرصة لقوى الإبداع أن تظهر، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية وتشجيع المشاركة على المستوى المحلي والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وقد برزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة ،كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

ليبرز المجتمع المدني كإطار لهذه التنمية البديلة وبخاصة بعد الدور الذي لعبه في قلب أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية وأنظمة شمولية في شرق أوروبا، بل تحول إلى الرهان الجديد لتحقيق الحرية السياسية والاجتماعية وتخفيف الفقر وتمكين المهمشين، وجدير بالذكر أنه على الرغم من اشتراك كل من الماركسيين والليبراليين الجدد في عدم رضائهم على نماذج التنمية الكلاسيكية التي تقودها الدولة وتأييدهم لقيام المجتمع المدني بدور في التنمية إلا أن أهدافهم كانت مختلفة، فعلى حين عول اليسار على دور المجتمع المدني في تغيير منهجية التعامل مع الفقر والفقراء من مجرد تقديم المساعدات إلى إنجاز التنمية القاعدية مما يمكن

[1] حازم الببلاوي،"النظام الاقتصادي الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"،عالم المعرفة 257 (2000) : 111-112

الفقراء من مواجهة القهر، فإن التيار الليبرالي نظر إلى المجتمع المدني على أنه الفاعل الجديد الذي يخفف الأعباء عن كاهل الدولة في التنمية.

وعمومًا يمكن القول أن تبلور دور المجتمع المدني كفاعل رئيسي ارتبط بالسياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا في الثمانينيات، هذه الليبرالية التي مثلت تغيرًا أساسيا في التنظير حول دور الدولة في التنمية، وقد ساهم في صياغة مبادئها المؤسسات المالية الدولية حينما أكدت على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية والديمقراطية معًا وفي هذا الإطار بدأت حركة تشجيع تأسيس منظمات المجتمع المدني على تقديم خدمات اجتماعية للمواطنين، بيد أن هذا التشجيع شكلته رؤى مختلفة فقد نظرت الحكومات المحافظة مثل بريطانيا الثمانينيات إلى نشاط هذه المنظمات باعتباره بديلا عن الدولة ومستقلا عنها، ولذلك اعتبرت التبرعات الخاصة هي المورد الأساسي لتمويل هذه المنظمات، أما الحكومات التي لم تتراجع كلية عن أسس دولة الرفاهة الاجتماعية مثل ألمانيا وفرنسا، فقد شجعت منظمات المجتمع المدني وموَّلتها على اعتبار أنها جسر يربط بين الدولة والمواطنين بحيث يمكن أن يقدم الخدمات لهم دون أن تضطر الدولة إلى التوسع في الهيكل البيروقراطي [1]

الفرع الثاني النظام العالمي وتحولاته:

منذ عقد التسعينيات لم يعد الخطاب المتعلق بدور المجتمع المدني يركز على سد الفجوة أو ملء الفراغ الذي انسحبت منه الدولة بعد تطبيقها سياسات التحرير الاقتصادي، ولكنه تطور إلى التأكيد على ضرورة قيام المجتمع المدني بدور في عملية صنع السياسة جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الحكومية، وعلى هذا يمكن القول إنه لم تكن أزمة دولة الرفاهة هي السبب الأساسي والوحيد للتعويل على دور للمجتمع المدني في رسم السياسات العامة، لكن كان بجانب ذلك التحولات الجذرية التي طرأت على النظام العالمي.

من هذه التحولات الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية خاصة مع دول العالم الثالث من خلال قيامها بتوجيه المعونات مباشرة للمجتمع المدني في هذه البلدان.

وعلى الصعيد المقابل كانت هناك ضغوط موجهة من منظمات المجتمع المدني على بعض المؤسسات المالية الدولية لتعديل أجندتها ومنهجيتها في العمل مع البلدان النامية، فعلى سبيل المثال كان البنك الدولي يساهم في إقامة عديد من البرامج الصناعية التي تضر بالسكان الأصليين وبالبيئة في بعض البلدان، وتحت ضغوط هذه المنظمات إمتنع البنك الدولي عن تمويل مثل هذه المشروعات في بلدان مثل الهند وماليزيا وغيرها بل وبدأ يتعاون معها .

[1] شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص 17-18

وجدير بالذكر أن البنك الدولي استمر لعدة عقود يرفض المطالب والأصوات المنادية بالتغيير من قبل المجتمع المدني، إلا أنه وفي خلال التسعينيات اشتركت أكثر من 150 منظمة في حملة قوية لحث البنك على مزيد من الإنفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون وإتباع إستراتيجيات إنمائية أكثر عدلا وأقل تدميرًا للبيئة، وقد نجحت هذه الضغوط إلى حد كبير في دفع البنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه وطرائق عمله.فحوالي نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنودًا وتدابير خاصة بمشاركة منظمات المجتمع المدني مقارنة بحوالي 6 بالمئة في الفترة من[1].1988 -1973 وأصبحت المشاركة المدنية الآن جزءا لا يتجزأ من إستراتيجية البنك الدولي، ويتخذ البنك حاليا خطوات مدروسة لإشراك مجموعة أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا من المنظمات والدوائر المعنية في المجتمع المدني على الأصعدة العالمية، والوطنية، والمحلية .

كما أن صندوق النقد الدولي والذي أبدى لفترة طويلة موقفًا رافضًا لأي دور للمجتمع المدني على اعتبار أن القضايا الذي يتناولها تتطلب قدرًا من السرية، فقد اضطر أن يغير من موقفه ووضح ذلك في مقابلة مجلس مديري الصندوق مع العديد من منظمات المجتمع المدني لمناقشة مقترحاتهم بغية زيادة شفافية الصندوق.

على صعيد آخر كان للأمم المتحدة دورها هي الأخرى في تصعيد أهمية دور المجتمع المدني والذي تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، فقد شهد هذا العقد عديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة مثل مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام 1994 ، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995 ، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين عام 1995 ، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في إسطنبول عام 1996 ، وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الاجتماعية المستدامة،كما أشارت إلى مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المجتمع المدني.

وبذلك استقر في وجدان الخطاب العالمي أن هناك طرفين مسئولين عن التنمية هما: الحكومات والمجتمع المدني، فعلى سبيل المثال في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام 1994 تمت الإشارة إلى أنه ينبغي على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تتحاور مع منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار . وفى مؤتمر كوبنهاجن وردت الإشارة إلى ضرورة توافر مساهمة أوسع نطاق من جانب المجتمع المدني في

[1]زينب عبد العظيم ،" العولمة والمنظمات غير الحكومية "، في دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية، المحرر (: نجوى سمك) القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية ،(2002 ، ص67 .

صياغة وتنفيذ القرارات التي تتحكم في سير المجتمع، وتعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة الفعلية في تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية وفي اتخاذ الإجراءات والوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذها.

وأخيرًا جاءت العولمة بتجلياتها وتحدياتها وأبرزها الثورة الهائلة في الاتصالات والتي أدت إلى كسر إحتكار الدولة للمعلومات وإلى فتح أكثر مناطق العالم عزلة أمام شبكات الإتصال العالمية، مما فتح المجال أمام البشر أن يتحاوروا معا وينظموا أنفسهم، كما أصبح من المسلم به قيام كثير من منظمات المجتمع المدني خاصة المندمجة في شبكات عالمية في توظيف المجتمع المدني العالمي للضغط على الحكومات خاصة في قضايا الحريات وحقوق الإنسان. ولم تكن المنطقة العربية بمعزل عن هذه المتغيرات فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس منظمات المجتمع المدني، وقد كان ذلك نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية .[1]

المطلب الثاني : عوامل نجاح المجتمع المدني في التأثير على السياسة العامة

هناك مجموعة من العوامل التي تمكن منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها في عملية التنمية على أكمل وجه، وتمكنها من لعب دور مؤثر في تغيير الواقع الإجتماعي والمساهمة في صنع السياسات العامة، هذه العوامل منها ما هو متعلق بالدولة ومنه ما هو متعلق بالمجتمع المدني، ومنه ما هو متعلق بالعلاقة بين الطرفين.ويمكن رصد عاملين أساسيين:

الفرع الأول طبيعة النظام السياسي :

ويحدد هذا العامل السياسي مبدئيا طبيعة دور منظمات المجتمع المدني، حجمها، أنشطتها، ومدى نموها .ففي ظل توافر الحريات والديمقراطية يتصاعد دور المجتمع المدني وتزداد فرص تأثيره على السياسة العامة، أما في ظل القيود السياسية وضآلة هامش الحريات ينخفض دوره ويقتصر على أدوار رعائية خدمية مثلا في الأنظمة الديمقراطية نلاحظ تنامي دور منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمات حماية المستهلك، أما في الأنظمة الدكتاتورية فتبرز المنظمات الخيرية .وهذا ما يؤكد على حقيقة أساسية وهي أن المجتمع المدني لم يرتقي بعد إلى شريك في صنع السياسات العامة أو تنفيذها في الدول العربية ومنها الجزائر.

[1] اماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية) القاهرة : دار المستقبل العربي، 1994 ص 11.

الفرع الثاني الإطار المؤسسي

ويتمثل في مجموع التشريعات والقوانين والتي تعكس بما تتضمنه من قوانين درجة تحرير منظمات المجتمع المدني، والتي تفسر طبيعة النظام السياسي من جهة والعلاقة بين المجتمع المدني والدولة من جهة أخرى، وكلما اتسمت التشريعات بتوفير الحريات الأساسية للمجتمع المدني كلما انعكس ذلك إيجابا على الدور الذي يلعبه في عملية رسم السياسة العامة، والعكس صحيح [1].فتوفر بيئة مساعدة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق المنظمات يعد ضمانة لتدعيم وتسهيل الطرق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة وتنفيذها.

وعموما فإن الدولة إما أن تكون مساعدة أو معوقة لمنظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال القوانين واللوائح التنظيمية التي تستخدمها لإنشائها أو لتوجيه أنشطتها أو لفرض الضرائب عليها أو لإتاحة حصولها على الأموال أو لإلزامها برفع التقارير أو التدقيق في أنشطتها أو لإشراكها أو رفض إشراكها في المشروعات والسياسات الحكومية، فعن طريق سن وإصدار القوانين تستطيع الحكومات أن تكبح المجتمع المدني فمثلا هناك بعض الحكومات مثل الحكومة الأندونيسية والعديد من الحكومات العربية التي تشجع تقديم منظمات المجتمع المدني للخدمات ولكنها لا تشجع تدخلها في أي قضايا، كما يمكن أن يكون للقوانين واللوائح التنظيمية تأثيرا كبيرا على المجتمع المدني نتيجة الإهمال أو التقصير فإذا كانت صياغة القوانين سيئة أو عندما تطبق بأسلوب متراخ أو تعسفي فإن ذلك سيخنق منظمات المجتمع المدني .

[1] أماتيا سن,الحرية صنو التقدم، مرجع سابق ، ص. 14

المبحث الثاني :فعالية اشراك المجتمع المدني في السياسة العامة وآليات مشاركته في التأثير عليها

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا حيويا وفعالا في إطار تنشيط الحراك المجتمعي باعتبارها أهم قنوات المشاركة، إضافة إلى كونها تمثل الوسيلة المثلى للتنمية في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي والعدالة والبيئة والديمقراطية.

والعقد الجديد الذي تعمل وفقا له هو عقد يسعى لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمواطنين من خلال القيام بإصلاح سياسي واسع المدى يكفل توسيع دائرة المشاركة السياسية، ووضع برنامج متكامل للعمل السياسي والاجتماعي مستندا إلى مشاركة كافة الأطراف في رسم السياسات العامة المؤسسات الحكومية، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

المطلب الأول : فعالية اشراك المجتمع المدني في رسم السياسة العامة

تقوم عملية صنع السياسة العامة على المشاركة على أساس الجمع بين المعلومات المتجمعة من عدة أطراف فاعلة في هذه العملية، ولا شك في أن تمكين المجتمع المدني من المشاركة فيها سيمكنه من أسباب القوة حتى لا يبقى مجرد تشكيلات اجتماعية سلبية، فحركة المعلومات والمعطيات المتاحة لمنظمات المجتمع المدني تساعد صناع السياسة، كما أن إطلاع المجتمع المدني عن طبيعة السياسات الحكومية وميزانيتها يمكن أن تزيد من دوره في صنعها إضافة إلى مشاركته في تقييم مدى فاعلية السياسات المنتهجة وتشجيع الأفراد على المطالبة بحقوقهم و بتسيير أفضل لشؤون مجتمعهم.

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الأمريكي الأسبق **(ريتشارد نيكسون)**":(من السمات الأساسية لأسلوبنا في الحياة إيماننا بأنه عندما يعمد الحكام إلى الاستئثار المنظم للمعلومات التي هي حق خالص للجمهور ...سيفقدون الثقة في هؤلاء الذين يسيرون أمورهم ..**،فنيكسون** يرى بأن عملية اتخاذ القرارات لم تعد مقصورة على السياسيين حيث أن آراء الجماهير مهمة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما أن المشاركة لم تعد مقصورة في صنع السياسة بل في تنفيذها كذلك.

وفي نفس السياق يرى **أمارتيا سن** *أن الأمر الرئيسي هو جعل الناس يتخذون القرارات فيما يتعلق بحياتهم حتى يمكنهم أن يختاروا نوع الحياة التي يفضلونها، حيث يقول ":إن عملية التنمية القائمة على المشاركة سارة في الجزء الأكبر منها، ويمكن جعلها أكثر إمتاعا بالسماح لكل شخص بالمشاركة فيها[1]."

كما يرى **ريتشارد هامس** بأن مؤسسات المجتمع المدني تمارس دورا وتأثيرا كبيرا على القرار السياسي من خلال التحليلات والإستشارات والتوصيات المختلفة والموجهة للقادة السياسيين، ومن ذلك حديثه عن مراكز

[1] أماتيا سن، " الحرية صنو التقدم" ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر، 2004 ، ص7 .

الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يقول" إن مراكز الدراسات تقوم بسد الفجوة بين النطاق الأكاديمي من جهة، وبين مؤسسات الحكومة من جهة أخرى، ففي الجامعات يتم القيام بالأبحاث بخلفية نظرية ومنهجية بعيدا عن المشكلات السياسية اليومية، أما في داخل الأجهزة الحكومية يغرق الموظفون في المتطلبات اليومية لصناعة السياسات، بما يصعب عليهم العودة خطوة إلى الوراء للأخذ بعين الإعتبار المشهد الواسع للسياسة الأمريكية، فتقوم المراكز بسد الفجوة بين الفكر والتطبيق.

ومن خلال ما تقدم يمكن أن نبرز عدة مؤشرات نستند عليها في دراسة العلاقة التفاعلية بين منظومة المجتمع المدني والسياسات العامة أهمها:

الفرع الأول : المؤشر الأول

في مسألة الشراكة فإن الحديث سيقودنا إلى القول بتأثير منظمات المجتمع المدني على التخطيط للسياسة بالإضافة إلى التنفيذ.كما تقودنا إلى القول بأن صنع السياسة العامة في هذه المجالات يتم من أعلى الحكومة إلى أسفل المنظمات المدنية المتعاونة.

إن المجتمع المدني يستطيع أن يبدي رأيه وأن ينبه السلطات إلى وجود حاجات تحتاج إلى إشباع أو وجود اختلالات تحتاج إلى معالجة وإلى إدراجها ضمن برامج الدولة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وذلك انطلاقا من التشاور مع كافة هيئاته باهتماماتها المختلفة وبشكل مباشر لتحال نتائج ذلك إلى صانعي السياسة العامة، فمثل هذه المبادرات والإقتراحات والحلول تعد نقطة البداية في وضع السياسات العامة.

إن نمط الإتصال والتداخلات والتشابكات والتفاعلات والشراكة تسهم في بلورة السياسات، فالمجتمع المدني بإمكانه تنظيم وتفعيل المشاركة التي تقرر مصير الفئات ومواجهة السياسات التي تؤثر في مصير أفراده، وما يقوم به من نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية والتأكيد على إرادة المواطنين والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمع على أن لا يبقى حكرا للنخب الحاكمة.[1]

الفرع الثاني : المؤشر الثاني

الذي نستند عليه فيتمثل في إسهام منظمات المجتمع المدني في سد ثغرات الحكومة في بعض السياسات العامة ، ولعل أبرزها السياسات الصحية والتعليمية والسياسة الاجتماعية، فقد أدت ظروف التحول الاقتصادي نحو الخصخصة وآليات السوق إلى إرتفاع شديد في تقديم خدمات عديدة من قبل منظمات المجتمع المدني كالخدمات الصحية والتعليمية، وأصبحت هذه المنظمات تقدم خدمات بنسبة عالية من إجمالي طالبي الخدمات.

[1] الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة) دمشق : دار الفكر ، 2003، ص25.

الفرع الثالث : المؤشر الأخير

دور المجتمع المدني في ترشيد وتقييم السياسات العامة، وذلك من خلال جعل السلطات عرضة للمساءلة والشفافية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، ولعل هذا يتضح من خلال حقه في رفع الدعوى ضد أي إعتداء على أهدافه ومصالحه التي يناضل من أجلها من جانب السلطة التنفيذية، وكذلك دوره في ترشيد عمل السلطتين القضائية والتشريعية من خلال التقويم أو التنبيه إلى الإنحرافات في السياسات العامة المتخذة، فدور المجتمع المدني في تقويم السياسات يكمن في الدفاع عن مبدأ المشروعية من خلال تصديه لكل الممارسات المخالفة للقانون من أي سلطة كانت ومحاولة كشف الثغرات في السياسات الحكومية والتصدي للتلاعبات والتراخي في تنفيذ بعض السياسات التي تمس بمصالح المجتمع.

ومن خلال ما تقدم فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني إرتكازا أساسيا في عمليات التنمية والتحديث، كما أنها تعتبر من أفضل الفواعل للمشاركة في صنع القرار ورسم السياسات العامة التي تتعلق بنمط توزيع الثروة والقوة في المجتمع، وذلك من خلال ما تقدمه من دعم وجهد مادي ومعنوي وما تطرحه من مبادرات وحلول وما تقوم به من أدوار في مجال متابعة ومراقبة وتقييم السياسات العامة والتدخل والضغط لتعديل مسارها وتغيير استراتيجيات عملها. كما تبين أن تحقيق التنمية الإنسانية لا يتوقف على الدولة التي تحكم، والقطاع الخاص الذي يوفر الفرص، بل هناك قطاع ثالث يتمثل في منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعلات ضمن الشبكات الاجتماعية والسياسية وبناء القدرات وتنميتها وتعبئتها للمشاركة في السياسات العامة[1].

المطلب الثاني : آليات مشاركة المجتمع المدني للتأثير على السياسات العامة

في تقييم دور المجتمع المدني في التأثير على صنع السياسات العامة وعملية التنفيذ والتقويم، هناك نماذج رائدة في هذا السياق :كالتأثير في السياسات الصحية وتوجيه الإهتمام نحو قضايا بعينها وغير ذلك من نماذج، إلا أنه من المهم القول أن ضغوط واجتهادات المجتمع المدني للتأثير على السياسات العامة ينبغي أن تكون منظمة من خلال آليات أبرزها اللجان المشتركة خاصة مع البرلمان، الإتصال بالإعلام وغيرها .هذه الآليات وغيرها تشكل إحدى ضمانات التأثير في السياسات العامة .ومن أبرز آليات تأثير المجتمع المدني على السياسة العامة نذكر:

1- **فتح البرلمانات أمام الجماهير** :حيث تسمح العديد من البرلمانات للجمهور حضور الجلسات العامة لغرف البرلمان وتخصص فيها منصة للجمهور، وتذهب بعض البرلمانات إلى السماح لهم بالمشاركة في أشغال اللجان مثل برلمان التشيك وسويسرا.

[1] الخبيب الجنحتاني,مرجع سابق,ص41

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعين من يمثلها قانونيا بصفة ملاحظين لحضور الجلسات العامة لمناقشة بعض السياسات العامة، وتتمكن خلالها من مناقشة مجالات اهتماماتها.

2 – **تعريف الأشغال إعلاميا** :حيث يشكل الإرسال الإعلامي المباشر وغير المباشر أحد أنجع وسائل التعريف بالسياسات العامة المتخذة والمقترحة، وتمكن منظمات المجتمع المدني من الإطلاع على كل جديد لتنظيم مناقشات وحوارات وجلسات وتقديم الآراء والمقترحات حول السياسات.

3 – **المشاركة** :حيث تسمح بعض الدول المتقدمة للمواطن بالمشاركة المباشرة في العمل التشريعي، والمثال عن ذلك يأتي من النمسا ففي هذا البلد يمكن للمواطنين المشاركة في سن القوانين بتقديم مبادرات إلى المجلس الفدرالي أو المجلس الوطني، أما المنظمات الإجتماعية فهي تعرض آراءها على المجموعات البرلمانية التي تأخذها بعين الإعتبار وتدمجها ضمن السياسات العامة.[1]

4– **إستشارة المجتمع المدني بشأن صياغة السياسات العامة** :إن الدور الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني يتخذ شكل التأثير والضغط على صانعي السياسات العامة لبلورة سياسات محددة، أو تتصدى لبعض السياسات.

5–**تعيين مندوبين عن مؤسسات المجتمع المدني** :وذلك من خلال قرارات إدارية أو على مستوى التعليمات القاضية بإشراك بعض النقابات منظمات المجتمع المدني كالنقابات في اللجان المختلفة لدى الوزارات.

6–**المؤسسات التي تنشأ بقوانين خاصة** :أو ما يعرف بتشكيل المجالس الوسيطة بقوانين خاصة، وتعتبر هذه المؤسسات حلقات وصل بين الحكومة من جهة ومنظمات المجتمع المدني من جهة ثانية، وتضم هذه المجالس ممثلين عن القطاع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني، وتلعب دورا هاما كوسيط بين الحكومة والمجتمع المدني وذلك من خلال التعاون وإستشارة منظمات المجتمع المدني في بلورة وصياغة السياسات الخاصة بمجالات عملها، ومن ثم رفعها للحكومة للموافقة عليها.

7– **عقد ندوات أو اجتماعات أو مؤتمرات وورش العمل** :بحيث يدعو فيها القطاع الحكومي القطاع الخاص وممثلين من منظمات المجتمع المدني يطرح فيه بعض المسائل والقضايا والتي يتبلور عنها نتائج وتوصيات يتم رفعها للسلطة التنفيذية.

8–**أسلوب التظاهر والإحتجاج والحملات الإعلامية** :بحيث تستطيع منظمات المجتمع المدني إبداء رأيها إزاء بعض القضايا من خلال هذا الأسلوب، واللجوء إلى التظاهر والاحتجاج تعبيرا عن رفضها لبعض السياسات الحكومية وتنديدا ببعض الممارسات التي تمس بمصالحها ومصالح بعض فئات المجتمع،

[1] الطاهر خويضر ،"البرلمان والمجتمع المدني"، الفكر البرلماني 3 –2003– ص 74 .

ومحاولة إيصال ذلك لصانعي السياسات العامة لأخذه بعين الإعتبار أثناء صياغة السياسات.كما بإمكانها تعبئة الرأي العام وكسب تأييده من خلال شن الحملات الإعلامية التي من شأنها أن تؤثر على صانعي السياسات العامة.

9-رفع الدعاوي لدى المحاكم :فمن خلال جمع البيانات والمعلومات وتحليلها واستقصاء الحقائق تستطيع منظمات المجتمع المدني الكشف عن الثغرات الموجودة في بعض السياسات العامة، وعرضها على الحكومة ومسائلة ومحاسبة المعنيين بذلك من خلال رفع الدعاوي القضائية، كما بإمكانها اللجوء إلى هذا الأسلوب عند التعرض لبعض المضايقات والمساومات التي تؤثر على عملها[1].

المبحث الثالث : مبررات اشراك المجتمع المدني في السياسات العامة

أدت التطورات العالمية في الحقب الأخيرة وبروز مفاهيم التنمية البشرية وحقوق الإنسان إلى وضع الإنسان بؤرة حركة المجتمع وتقدمه، وارتبط بذلك التوسع في دور منظمات المجتمع المدني ليشمل إلى جانب الدور الخيري والخدمي والرعائي دورها كآلية لتأطير المواطنين وتنظيمهم من أجل المشاركة الواعية والفاعلية في عملية صنع القرار.

ومن أجل تأكيد هذا الدور يسعى هذا المبحث إلى دراسة أهمية إشراك المجتمع المدني في رسم السياسات العامة، وذلك من خلال تقسيمه إلى عنصرين:

المطلب الأول : مبررات اثبات دور المجتمع المدني

من واقع تقييم دور المجتمع المدني في مدى قدرته على إنجاز التنمية في المجتمعات التي يعمل بها بدأت حركة مراجعة شاملة لدوره وفاعلية منظماته، فعلى الرغم من النجاحات التي حققتها منظمات المجتمع المدني في المجتمعات التي عملت بها إلا أن هذه التأثيرات ظلت محدودة وجزئية، والسبب أن النظم والهياكل التي تحدد توزيع السلطة والموارد داخل هذه المجتمعات ظلت كما هي، وربما من أهم العوامل المؤدية إلى هذا الوضع, إخفاق المجتمع المدني في إقامة روابط بين عمله على المستوى القاعدي وبين الأنظمة والهياكل الأوسع التي تعد جزءًا منها، فقد ركزت منظماته في عملها على تقديم خدمات الغوث والرعاية الاجتماعية، فضلا عن الإهتمام بالصحة الوقائية وتنظيم الأسرة، غير أن هذه المشروعات كانت تفقد جدواها بفعل تأثير السياسات الكلية، فوفقًا **لكلارك** لن تتحقق المشاركة الشعبية الحقيقية إلا من خلال إدخال إصلاحات على الهياكل الرسمية وليس مجرد مضاعفة أعداد المشروعات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.

[1] الطاهر خويضر,البرلمان والمجتمع المدني ,مرجع سابق,ص80

وبالفعل هناك اختلافات في الإقترابات التي تتبناها كل من الحكومات والمجتمع المدني في عملهما، فعلى الرغم من كفاءة وفاعلية المجتمع المدني في ممارسته لنشاطه في مجتمعاته المحلية، إلا أن نشاطه محدود النطاق جغرافيًا، وعلى النقيض من ذلك فإن الحكومات تعمل على نطاق أكثر اتساعًا وتستهدف المجتمع ككل، إلا إنها قد تعجز عن رؤية العلاقات الفعلية عن قرب وهذا قد يؤدي لعدم ملائمة قراراتها لفئات إجتماعية معينة وما يعنيه ذلك من حاجة كل طرف للآخر , وربما كان هذا التقييم هو السبب الرئيسي لتطور دور المجتمع المدني والحديث عن أجيال له، لكل جيل إقتراب مختلف في التعامل مع التنمية.

الفرع الأول جيل الإغاثة، حيث إن العديد من منظمات المجتمع المدني كانت تتولى عمليات الإغاثة وتقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء .ولكن دون العمل مباشرة في عملية رسم السياسات العامة والمشاركة في التنمية، أي التعامل مع أعراض المشكلة من خلال تخفيفها لا من خلال التعرف على أسبابها.

الفرع الثاني جيل التنمية فقد ظهر نتيجة إدراك عدم جدوى التعامل مع أعراض المشكلة من دون أسبابها، وقام هذا الجيل من المجتمع المدني) وبالتحديد في دول الشمال (بمشروعات استهدفت زيادة القدرات المحلية للمجتمعات المحلية والسيطرة على الموارد الضرورية والمطلوبة لتحقيق التنمية المتواصلة.

الفرع الثالث جيل المؤسسات فقد كان بمثابة نقلة كيفية في التعامل مع صنع السياسات العامة، فقد أدرك هذا الجيل أن أي عملية إنمائية معتمدة على الذات ستكون قابلة للإنهيار والإختراق إذا لم يتوافر إطار مؤسسي وسياسي يشجع المبادرات المحلية، وقد أدرك هذا الجيل من المجتمع المدني ضرورة تطوير سياق وبيئة دافعة لتحقيق التنمية المستدامة، منطلقا من إستراتيجية ديمقراطية صنع القرار والمشاركة في صياغة السياسات العامة، ليكون لهذا الجيل الفضل في طرح فكرة ضرورة مشاركة المجتمع المدني في صنع السياسة منطقا من فكرة أن نجاح هذا الأمر مرهون بالقدرة على إقامة تحالفات وشبكات وليس بالعمل الفردي.

المطلب الثاني : فاعلية اشراك المجتمع المدني في اطار السياسة العامة .

لقد زاد الإهتمام بموضوع المجتمع المدني وأعيد إحياؤه من جديد بعد أن تم إهماله لفترة طويلة، ويشير هذا الإحياء إلى تصاعد وتنامي دور منظمات المجتمع المدني في التغيير الاجتماعي والتحديث خصوصا في المجتمعات الغربية، كما أصبح المجتمع المدني الفاعل الأساسي لتأطير المواطنين وتمثيلهم وضمان مشاركتهم البناءة في اقتراح الحلول لمشاكلهم وإيصالها إلى صانعي القرار بالطرق والأساليب الحضارية من جهة، وتطوير مشاركتهم في الرقابة على شؤون الحكومة من جهة ثانية،

الفرع الأول: الديمقراطية والحكم الراشد

اعتبر " **ألكسيس دي توكفيل**" "أنه لابد من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليست سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة والقائمة على التنظيم الذاتي وهي الضرورة اللازمة لدعم الديمقراطية وتحقيق غاياتها في إشراك النسبة الأكبر من المجتمع في مؤسسة الدولة أو مراقبتها [1]"...

يهدف المجتمع المدني إلى نشر قيم المحبة من خلال الفعل المشترك وتقديم خدمات النفع العام علاوة على تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، وكذلك دوره في نشر ثقافة المبادرات الذاتية وثقافة الإعلاء من شأن المواطن والتأكيد على بناء إرادة الناس وجذبهم إلى ساحة الحياة العامة والمشاركة الجادة في صنع القرار وتعزيز التنمية المجتمعية

وإفراز القيادات الجديدة، وكل هذا يجعل من المجتمع المدني مفتاح الديمقراطية

وتتجسد علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية في مجالات عديدة، فالديمقراطية[2] تتطلب المشاركة المنظمة الواعية والمستمرة , يضاف إلى ذلك أن الحاجة الاجتماعية تتطلب توجيه مؤشرات الديمقراطية من القاعدة إلى القمة بدلا من اقتصارها على خط واحد، وهذه الحركة الاقتصادية تقترن بمنظمات المجتمع المدني، ومن هنا حق القول أن تنمية المجتمع المدني هو محور بناء الديمقراطية وأنه البنية التحتية للديمقراطية وهما وجهان لعملة واحدة وهي الحرية، وفي هذا الصدد يقول **سعد الدين إبراهيم**" :إذا زرعت أو نقلت الديمقراطية إلى تربة أي بلد بلا مجتمع مدني فلن تعيش، وإذا عاشت فإن ذلك يكون بوسائل صناعية، إلى أن يقبلها الجسم الاجتماعي –السياسي لهذا البلد، وهو لن يقبلها إلا إذا ساندت هذه الديمقراطية تنظيمات مجتمع مدني ومن خلال ما سبق ندرك أن عمق العلاقة العضوية بين المجتمع المدني والديمقراطية تظهر إذا عرفنا أن تنظيمات المجتمع المدني هي المسئولة عن التنشئة المدنية السياسية المبكرة للمواطن عبر الجمعية والنقابة والحزب .

كما يرتبط الحكم الراشد بالمشاركة الشعبية ارتباطا وثيقا ذلك أن مسألة الشراكة بين مختلف أطراف المجتمع: الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني هي ضرورة أساسية لتحقيق الحكم الراشد، فالمجتمع المدني هو

[1] عمر فرحاتي وعبد العالي دبلة ":أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية"، مجلة المفكر 2006، ص 89

[2] بوصنوبرة عبد الله، "المجتمع المدني والمشاركة الشعبية :الضمان لترشيد الحكم) "ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول": الحكم الرشيد

الشكل الأكثر إتاحة للمشاركة الشعبية في إدارة شؤون المجتمع واتخاذ القرارات والمساهمة في مجهودات التنمية وتحقيق الإستقرار السياسي[1] وبالتالي تجسيد الحكم الراشد.

لقد أصبح المجتمع المدني وظل تزايد الوعي السياسي والإجتماعي بأهميته قادرا على أن يتخلص من وصاية الدولة وأن يحل محلها سواء كأداة لمشاركة المواطنين في برامج التنمية كما في الدول النامية، أو أن يعمل على الرفاهة الإجتماعية في الدول المتقدمة[2]، كما إن أهمية وجود مؤسسات فعالة للمجتمع المدني دفعت بالبعض إلى وصفه" برأس المال الاجتماعي"، ففي يؤكد كتاب صدر للعالم الأمريكي " **روبرت روتنام**" بعنوان"Making democracy work" المؤلف على علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية، واقترح تسمية المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي ذلك أن معدلات التنمية الإقتصادية ارتبطت ارتباطا وثيقا بتقوية المجتمع المدني،فهذه المنظمات تعطي أعضاءه مجموعة من المهارات وشبكة واسعة من الإتصالات تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الإقتصاد وبنفس الطريقة استنتج **فرنسيس فوكوياما** أن البلدان التي لديها منظمات خاصة نشطة لا تسعى للربح كالجمعيات الخيرية هي أكثر البلدان احتمالا في تطوير المؤسسات الإقتصادية الخاصة التي تتجاوز إطار الأسرة .باختصار يوحي هذان البحثان بأن تشجيع وجود قطاع قوي للمجتمع المدني قد يساعد على تعزيز النمو الإقتصادي وإزالة العقبات الإقتصادية المتزايدة التي تعترض سبيل حل المشاكل الإجتماعية الهامة.

يذكر أحد أنصار المجتمع المدني قوله ":عند معرفة المساهمة التي قدمها المجتمع المدني لأمريكا خلال تاريخها، يكون من الصعب عدم القناعة بأن بناء المجتمع المدني مهمة تستحق لإنجاز، وبذلك يحتل المجتمع المدني أهمية جوهرية لبناء قيم التمدن بالعمل مع خلق ظروف تحقق (الديمقراطية خلال وظائفها بطريقة صحيحة)"

الفرع الثاني حقائق تأكيد فاعلية المجتمع المدني في رسم السياسات العامة :

-لقد تعاظم تأثير منظمات المجتمع المدني في صياغة السياسة العامة العالمية على مدى السنوات العشرية الماضية ، وبرز دوره الفاعل في قضايا حماية البيئة وحظر استخدام الألغام الأرضية وإلغاء الديون.

-إن مشاركة المجتمع المدني تسهم في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز الإستدامة والإنسجام الإجتماعي كما يعزز التوافق المثمر والحلول الإبتكارية ويسد الفجوات والثغرات في بعض السياسات العامة.

[1] واستراتيجيات التغيير في العالم النامي "سطيف، الجزائر 8-9 أفريل، ص 154.

[2] نفس المرجع، ص 151.

-وهناك دليل آخر يوحي بأن رأس المال الاجتماعي له تأثير مهم على الحكومات، وذلك من خلال مفهوم المواطنة التي تتقزم إذا لم تقم الحكومات بمشاركة المواطنين في الشؤون العامة وبذلك تزداد الديمقراطية وتصبح السياسات العامة فعالة.

-إن مكونات المجتمع المدني تشكل حزمة من نقاط الضوء والإشعاع لجهة النظام الديمقراطي كأسلوب للحياة، ويشمل ذلك الآراء والمقترحات أو الضغوطات المؤيدة أو المعارضة للحكومة، غير إنها في النتيجة ستساهم وتشارك في العملية السياسية الديمقراطية، بحيث يمكن تشبيه عمل السياسي في المجتمع الديمقراطي كمصفاة تمر من خلالها مطالب أفراد المجتمع المتنوع وتقوم مكونات المجتمع المدني بإيصالها فتتحول إلى سياسات عامة تعبر في النهاية عن صوت المجتمع وإرادته ومتطلباته. [1]

-ينطوي تنظيم الميزانية على أساس تشاركي على منافع كثيرة بالنسبة للحكومات والمجتمع المدني على السواء، فمن شأنه النهوض بالشفافية فيما يتعلق بميزانية الحكومات وحث المواطنين على المشاركة في صنع القرارات ، كما يمكنه إعادة توجيه الاستثمارات باتجاه البنى الأساسية في المجتمع وتعزيز الشبكات الإجتماعية والإسهام في تسوية الخلافات بين القادة المنتخبين ومجموعات المجتمع المدني، وقد طبق هذا النهج بنجاح في عدد من مدن أمريكا وأوروبا وأخذ بالانتشار حول العالم.

-أثبتت العديد من الدراسات الأكاديمية على أهمية إشراك المجتمع المدني، فقد خلص" روبرتبوتنام "في دراسة له إلى أن الحكومة الرشيدة تتحقق بوجود قطاع تطوعي صحي والتي بواسطتها يتم تكوين رأس مال اجتماعي قائم على الثقة والتعاون الاجتماعي .وضمن هذا السياق أصبح للمجتمع المدني أدوار بارزة على صعيد الرأي العام العالمي، حيث أصبح له تأثير على منظمات عالمية رسمية.

-تتمثل الحاجة الأساسية في مجال تطوير السياسات العامة في توفير آليات أكثر فعالية لضمان مساهمة ذات نوعية عالية من تنظيمات المجتمع المدني في عمليات تطوير السياسات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة .ومن شأن هذه الآلية أن تضمن سماع صوت تنظيمات المجتمع المدن.

[1] عمر فرحاتي وعبد العالي دبلة، مرجع سابق، ص96 .

خاتمة

لقد سعت هده الدراسة من خلال مختلف مراحلها إلى فهم و تحليل الدور الذي يلعبه المجتمع المدني, ودرجة تأثيره على عملية رسم السياسات العامة, و التي انطلقنا فيها من خلال التحديد المفاهيمي للمجتمع المدني و السياسات العامة ثم التطرق إلى جوهر الموضوع وهو تحليل مشاركة المجتمع المدني مفهوم يعد:في السياسات العامة من خلال صنعها وتنفيذها وتقييمها مما أدى بنا الى هده الاستنتاجات الخطاب في عليه التأكيد تم حديثة مفهوم وممارسة الخاص) القطاع مدني، مجتمع الثلاثية (دولة، الشراكة للمجتمع والاجتماعي الاقتصادي الإسهام من اقترابا يدعم باعتباره العالمية، والوثائق العالمي السياسي .العامة السياسات عملية ترشيد في دوره بتفعيل ويرتبط المدني

اتبعتها التي الاقتصادية السياسات **أولها**:الصحوة هذه في تحديد عاملين أسهما يمكن الصدد هذا وفي الدور من كبير جزء عن الدولة تخلي أبرزها كان من والتي الثمانينيات منتصف منذ العربية البلدان معظم المؤسسات من القادمة الضغوط تفاعل ذلك وراء كان وقد .اقتصاديًا واجتماعيًا تشغله كانت الذي المحوري للعرب. السياسية الأنظمة غالبية بخناق أمسكت التي الأزمة الاقتصادية مع الدولية المالية

وما السكان عدد تزايد مثل البلدان عرفتها تلك التي والإجتماعية الديمغرافية بالتحولات فمرتبط **الثاني** أما من وغيرها اقتصادية تنمية يواكبه لم الذي النمو الحضري فضلا عن جديدة إحتياجات من ذلك يفترضه الراشد وضرورة الحكم روافد من أساسيا رافدا يعد المدني المجتمع أن نخلص سبق ما خلال تحولات. ومن والتسامح والمساواة والمواطنة والمشاركة الحرية هامش من يوفره بما السياسية، التنمية لتحقيق أساسية برامج وتنفيذ الخدمات الاجتماعية تقديم في فاعلة عناصر المدني المجتمع منظمات وأصبحت والحوار، .الحكومي للعمل كمكمل الأخرى التنمية

وسيكون مبدأ الحصول على المعلومات وهكذا وبالرغم من المعوقات التي تتسم بها مشاركة المجتمع المدني في رسم السياسات العامة فهي شرط أساسي للتغلب على التحديات التي تطرحها عملية التنمية، ويتعلق الأمر بوجود درجة كافية من التمكين للمجتمع المدني في المشاركة بصورة تامة في ترتيبات الشراكة، فعملية التحول بعيدا عن التهميش نحو التشاور والشراكة والاتجاه السائد بشأن تعزيز الشراكة التي يواكبها، هي تطورات إيجابية لابد من تشجيعها و هي أساسية .

: ولتفعيل دور المجتمع المدني في رسم السياسات العامة, نقدم التوصيات التالية

. تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في عمليات السياسة العامة

من خلال بناء القدرات المؤسسية وتطوير التشريعات والقوانين وتعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وإتاحة المعلومات وتبادل الخبرات ودعم آليات التنسيق والتشبيك و التأكيد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكا للحكومة قادرا على المساهمة في تصميم السياسات العامة و متابعة تنفيذها وعلى ضرورة أن لا يكون هدا الدور على حساب دور الدولة لتجنب أي خلل قد يسهم في زعزعة الاستقرار والأمن الاجتماعي خاصة في المجتمعات المعرضة لدلك, وتعزيز الرسالة الإعلامية بهذا الصدد لدعم المجتمع المدني في مواجهة التحديات التي تحول دون مشاركته الفاعلة ودلك من خلال تعزيز قدراته

المؤسسية والفردية والاعتراف بدوره المستقل وإتاحة الظروف التي تمكنه لممارسة وظائفه وخاصة ظروف حرية عمله وحماية حقوقه وفق المواثيق والقوانين المعتمدة دوليا

. التأكيد على الترابط بين تأثير المجتمع المدني وقدرته على التدخل

والمساهمة في عمليات الإصلاح ونظم اللامركزية والتحول الديمقراطي وبين قدرة الأحزاب السياسية وطبيعة الظروف التي توفرها النظم القائمة لدعم الأطر التفاعلية والمنتديات التي تتيح للمجتمع المدني فرص التشاور وتبادل الخبرات وبسط المعرفة بشأن قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وما يلزم التعامل معها من مهارات قائمة على المشاركة.

. التواصل من خلال الاجتماعات ومنتديات الحوار و ورشات

العمل بهدف الترويج لمضمون ونتائج دراسة التحليل المقارن وما تقدمه من مسائل تعني الحكومات والمجتمع المدني في البلدان , وتحفز على تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة وبناء القدرات المؤسسية لمواجهة المشكلات الاجتماعية القائمة

. تنظيم منتديات دورية لمناقشة قضايا

المجتمع المدني وتجارب مشاركته مع الحكومات ,ممثلة في مستويات محلية ووطنية وإقليمية ودولية ,وتشمل القطاع الخاص والإعلام ,وتهدف إلى تبادل الخبرات وتفعيل الشراكة ودعم أطر التشابك والتفاعل .

. متابعة خبرات وتجارب المجتمع المدني ورصد التطور

المطرد في تأثير الوظائف الحديثة لمنظماته التي تعتني بقضايا مثل الإصلاح والديمقراطية والدفاع ,بما يقتضيه دلك من بحث دؤوب لوضع اطر مفاهيمية وتنظيمية مناسبة , ومن خلال إصدار تقارير سنوية بشان المتابعة والرصد.

يشمل المجتمع المدني في السياسات العامة انجازات متراكمة لمنظمات تنشط في مجال تقديم الخدمات التنموية ,لدلك فان تطوير عمل هده المنظمات وتمكينها من الارتقاء إلى مستوى خدمات ذات جودة عالية عن طريق بناء قدراتها ,والتعرف إلى التجارب العالمية المتميزة في مجال تقديم الخدمات التنموية ,سيؤدي إلى توسيع أفاق هده المنظمات ،إضافة إلى تشجيع عمليات وتجارب التشارك في ما بينها على المستوى المحلي والوطني مما يجعلها أكثر حضورا .

قائمة

المصادر والمراجع

1- المصـــادر :

القرآن الكريـــم

2- المراجـــــع :

أ- الكتب :

- إبراهيم درويش ، النظام السياسي :دراسة فلسفية تحريرية القاهرة، دار النهضة العربية1968
- أحمد شكر الصبيحي, المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة للمجتمع المدني العربي بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1998
- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي) بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2000
- اماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي دراسة للجمعيات الأهلية العربية) القاهرة : دار المستقبل العربي، 1994.
- بوصنوبرة عبد الله، "المجتمع المدني والمشاركة الشعبية :الضمان لترشيد الحكم) "ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول": الحكم الرشيد .
- حازم الببلاوي،"النظام الاقتصادي الدولي المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة"،عالم المعرفة 2000
- الحبيب الجنحاني, المجتمع المدني بين النظرية والممارسة) دمشق : دار الفكر ، 2003
- حمادة بسيوني إبراهيم، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي) بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1993

- زينب عبد العظيم ،" العولمة والمنظمات غير الحكومية "، في دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة الخبرتان المصرية واليابانية..
- سعيد بن سعيد العلوي،" مفهوما الأمة والوطن في الاستعمال العربي المعاصر)"ورقة قدمت إلى":الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي"، .بيروت ،1989.
- شهيدة الباز, المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين,سنة 2007.
- الطاهر خويضر ،"البرلمان والمجتمع المدني"، الفكر البرلماني -2003-
- عامر الكبيسي، مترجما ، صنع السياسات العامة) عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع،1999 .
- عبد الحميد الأنصاري، الشورى وأثرها في الديمقراطية) القاهرة :دار الفكر العربي 1996.
- عبد الوهاب علوب ، مترجما، الموجة الثالثة"التحول الديمقراطي في أواخر القرن " 20 القاهرة :دار سعاد الصباح، 1991 ، .
- كمال المنوفي,أصول النظم السياسية المقارنة ,الكويت ,الربيعان للنشر والتوزيع,1987.
- ليلة علي، المجتمع المدني العربي:قضايا المواطنة وحقوق الإنسان) القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية،2007
- محمد إبراهيم خيري الوكيل، دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2007 .
- محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية :نظرية الدولة،الفكر السياسي،الرأي العام والإعلام والعلاقات الدولية) القاهرة:عالم الكتاب، 1989.
- محمد موفق حديد,ادارة الأعمال الحكومية,عمان, دار المناهج ,2002.
- هشام عبد الله، مترجما، السياسات العامة في وقتنا الحاضر -نظرة علمية-، عمان :الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، 1998.

ب – المجلات والمنتديات :

- عبد المطلب غانم،" المجالس القومية المتخصصة نحو دعم قرارات السياسة العامة"، سلسلة .منتدى السياسة العامة 11 نوفمبر، 2001 .
- وجيه الكوثراني،" المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي الإسلامي)"ورقة قدمت خلال ندوة حول ": المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي"، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1992
- أماتيا سن، " الحرية صنو التقدم" ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر سنة 2004
- عمر فرحاتي وعبد العالي دبلة ":أهمية ودور المجتمع المدني في الحياة السياسية والاجتماعية"، مجلة المفكر .2006

ج – الرسائل والبحوث :

- .ليكة بوجيت،" ظاهرة المجتمع المدني في الجزائر :دراسة في الخلفيات والتفاعلات والأبعاد "رسالة ماجستير في التنظيمات الإدارية .(والسياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997 .

د– المواقع الالكترونية :

- عبد الكريم الجباعي،" المجتمع المدني وراهنيته"، http://hem bredband.net/b153948/montida.htm

الفهرس

المحتويـــــــــات	الصفحة
دعـــــاء	
اهـــــداء	
تشـكرات	
مقـــدمة	أ
الفصل الأول : مشاركة المجتمع المدني في المراحل المختلفة في السياسة العامة	01
المبحث الأول : تعريف المجتمع المدني	02
المطلب الاول :مفهوم المجتمع المدني	03
الفرع الأول : المجتمع المدني عند الغرب	03
الفرع الثاني : المجتمع المدني في الاسلام	06
المطلب الثاني : خصائص المجتمع المدني	10
الفرع الأول : أ القدرة على التكيف	11
الفرع الثاني: أ التعقد	11
المبحث الثاني : مفهوم السياسة العامة	12
المطلب الأول : تعريف السياسة العامة	12
الفرع الأول : التأصيل النظري للسياسة العامة	12
الفرع الثاني : عناصر السياسة العامة :تتمثل هذه العناصر في:	14
المطلب الثاني : عمليات السياسة العامة	15
الفرع الاول : عملية تحليل السياسة العامة والخطوات المنهجية الملازمة لها	15
الفرع الثاني : عملية صنع السياسة العامة وخطواتها المنهجية:	17
الفرع الثالث :عملية تنفيذ السياسة العامة والخطوات المنهجية الملازمة لها:	18
الفرع الرابع : عملية تقويم السياسة العامة والخطوات المنهجية الملازمة لها	19
المطلب الثالث : مؤسسات رسم السياسة العامة	20
الفرع الأول : الأطراف الفاعلة في رسم السياسة العامة	21
الفرع الثاني : طرق وأساليب تأثير الفواعل في رسم السياسة العامة	24
الفصل الثاني : مشاركة المجتمع المدني في المراحل المختلفة في السياسة العامة	26
المبحث الأول : متغيرات ظهور دور المجتمع المدني وعوامل تأثيره على السياسة العامة	27
المطلب الأول :المتغيرات المساهمةفي دور المجتمع المدني في إطار السياسات العامة	27
الفرع الأول دولة الرفاهة الاجتماعية وتحولاته	27

الفرع الثاني النظام العالمي وتحولاته	29
المطلب الثاني : عوامل نجاح المجتمع المدني في التأثير على السياسة العامة	31
الفرع الأول طبيعة النظام السياسي :	31
الفرع الثاني الإطار المؤسسي	32
المبحث الثاني :فعالية اشراك المجتمع المدني في السياسة العامة وآليات مشاركته في التأثير عليها	33
المطلب الأول : فعالية اشراك المجتمع المدني في رسم السياسة العامة	33
الفرع الأول : المؤشر الأول	34
الفرع الثاني : المؤشر الثاني	34
الفرع الثالث : المؤشر الأخير	35
المطلب الثاني : آليات مشاركة المجتمع المدني للتأثير على السياسات العامة	35
المبحث الثالث : مبررات اشراك المجتمع المدني في السياسات العامة	37
المطلب الأول : مبررات اثبات دور المجتمع المدني	37
الفرع الأول جيل الإغاثة	38
الفرع الثاني جيل التنمية	38
الفرع الثالث جيل المؤسسات	38
المطلب الثاني : فاعلية اشراك المجتمع المدني في اطار السياسة العامة .	*38*
الفرع الأول: الديمقراطية والحكم الراشد	39
الفرع الثاني حقائق تأكيد فاعلية المجتمع المدني في رسم السياسات العامة	40
خاتمة	42
قلئمة المصادر والمراجع	45
الفهرس	